الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة **١١**

الأربعاء، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش . . . . . (صربيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بن مهيدي (الجزائر).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٨/١٥.

خطاب السيد أنوتي تونغ، الرئيس، ورئيس الحكومة ووزير الخارجية في جمهورية كيريباس

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب الرئيس، ورئيس الحكومة ووزير الخارجية في جمهورية كيريباس.

اصطُحب السيد أنوتي تونغ، الرئيس، ورئيس الحكومة ووزير الخارجية في جمهورية كيريباس إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أنوتي تونغ، الرئيس، ورئيس الحكومة ووزير الخارجية في جمهورية كيريباس، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس تونغ (تكلم بالإنكليزية): أنقل إليكم تحيات شعب كيريباس الحارة، الذي أتشرف بمخاطبة هذه الهيئة بالنيابة عنه مرة أخرى. وأضم صوتي لأصوات أولئك الذين سبقوني لتهنئة السيد فوك يرميتش على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. إننا نمر بأوقات صعبة. ويعكس العمل الذي ينتظرنا خلال هذه الدورة تلك التحديات. لكنني على ثقة، بأن المنظمة، بفضل قيادته المقتدرة، ستواصل عملها من أجل تحسين جودة حياة جميع أعضاء مجتمعنا العالمي، خصوصا الفئات الأكثر ضعفا.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأنوه مع التقدير بالقيادة الجديرة بالثناء لسلفه، السيد ناصر عبد العزيز النصر، خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة.

كما أشيد أيضا بتفاني أميننا العام بان كي – مون المستمر. ومن خلال إدارته لدفة الأمور، يواصل توجيه منظمتنا في خضم الوقائع والتحديات المعقدة، التي تواجه العالم اليوم، صوب تحقيق أهدافنا. وأود بشكل خاص، أن أشيد مع التقدير

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U - 506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

العميق بالتزامه الشخصي بمسألة تغير المناخ، ومحنة الفئات الأكثر ضعفا. ورحبنا في كيريباس بالأمين العام في بلدنا خلال العام الماضي، أثناء أول زيارة امن نوعها لمسؤول في مرتبته إلى جزئنا من العالم. وشعرنا بالامتنان للفرصة التي أتيحت لنا لنطلعه مباشرة على تحديات العيش في الخطوط الأمامية لتغير المناخ.

وذكّرنا الرئيس في بيانه الافتتاحي الذي ألقاه أمس (أنظر A/67/PV.6)، بأن المهمة الرئيسية للمنظمة، هي صون السلم والأمن. ومن المهم أن نفكر جميعا بشأن ما قمنا به كأفراد، للوصول إلى عالم أفضل وأكثر سلما وأمنا. ويجب أن نتساءل إذا كان ما نقوم به، يصب في المصلحة الجماعية لجميع شعوب هذا العالم، أو لقلة مختارة منهم فقط. ويجب أن ننظر إلى الجهود التي نبذلها كقادة لهذه الأسرة العالمية، ونتساءل عما إذا كنا نقوم بما هو ملائم لأطفالنا وأطفالهم.

وأعتقد جازما أنه بفضل جميع المعلومات المتاحة لنا اليوم، بوسعنا أن نعلم بالضبط ما يتعين القيام به. إننا نعلم ماذا يتعين علينا القيام به، ولكن لسبب من الأسباب، نفتقر إلى الشجاعة والثبات والرؤية للقيام بذلك. كما أننا نفتقر إلى الإحساس بالمسؤولية تجاه بعضنا البعض. ولسنا راغبين في المخاطرة والقيام بالتضحيات اللازمة، من أجل أمن ومستقبل جميع أعضاء مجتمعنا الدولي.

ولم يفت الأوان بعد للقيام بما هو صحيح. والتاريخ مليء بالأمثلة التي أدت فيها الإجراءات المتخذة على المستوى العالمي إلى ما فيه خير العالم. وتمكنا من تحقيق عالم أكثر سلما نسبيا. كما تمكنا من معالجة بعض حالات الظلم الرئيسية الموروثة عن الماضي. وقد اجتمعنا لمواجهة أولئك الذين يسعون إلى تحقيق أهدافهم بالوسائل الإرهابية. ومع ذلك، يجب أن نظل يقظين، حيث تنمو أشكال جديدة وناشئة للتهديدات الأمنية وحالات الظلم، لتهدد أسرتنا العالمية.

وستكون هذه المرة السابعة التي أتشرف فيها بمخاطبة الجمعية العامة، خلال السنوات التسع التي أمضيتها كرئيس لبلدي. وسعيت في كل مرة لإيصال نفس الرسالة. وتحدثت في كل مرة عن الخطر الحقيقي والوجودي الذي يحدق بدولتي. وفي كل مرة، ذكّرت الجمعية العامة بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل التصدي لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، لضمان استمرار بقاء دول مثل كيريباس في الأجل الطويل.

وكثيراً ما أجد نفسي أشاهد أحفادي، وأتساءل كيف سيكون حال المستقبل الذي سيعيشون فيه عندما نتركهم.

من أجلهم، سأواصل الحديث عن مسألة تغير المناخ، ما دام في صدري قلب ينبض. تلك مسألة حاسمة لبقاء شعبنا وللبشرية جمعاء. وتبقى التحدي الأخلاقي الأكبر في عصرنا.

سواء رغبنا أم لم نرغب في الاعتراف بذلك، فإن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر نتيجتان للاستخدام غير المستدام لموارد كوكبنا. ويجب ألا يكون تحقيق النمو الاقتصادي بأي ثمن شعارنا، خصوصا أن الذين يستفيدون بشكل أقل من هذا النمو هم الذين سيدفعون الثمن في نهاية المطاف. ولا نملك الأرض حتى نفعل بها ما يحلو لنا. إننا مجرد أمناء على الأجيال القادمة، ونتجاهل هذا الواقع مما يعرضها للمخاطر.

لقد أنشئت المنظمة على أساس مبدأ المساواة في السيادة. ويتعين الاعتراف كما يجب بالمسائل الأمنية التي تؤثر على كل واحد منا. ونحن ممتنون لموافقة الجمعية العامة على أن تغير المناخ مسألة تستدعي انتباه مجلس الأمن. وأشيد بالتزام أميننا العام فيما يخص هذا التهديد الأمني بوجه خاص، لكنه بحاجة إلى دعم جميع الدول، من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي له.

كما يجب علينا تكثيف جهودنا الجماعية من أجل التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي. ونواصل حث المسببين الرئيسيين لانبعاثات غازات الدفيئة على القيام بدورهم. كما أننا نحث

شركاء التنمية، على توفير المستوى المناسب من الموارد والتكنولوجيا، لتمكيننا من التعامل مع الآثار الحالية والمستقبلية لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر.

وبينما نتخذ تدابير تكيفية من أجل ضمان أن تظل كيريباس صالحة للإقامة لأطول مدة ممكنة، فإننا نعد أيضا لمستقبل قد لا يمكن فيه لجزرنا أن تفي باحتياجات سكاننا. إننا نسعى لتحسين مهارات شعبنا إلى مستوى يمكنهم من التنافس على فرص عمل في سوق العمل الدولي. نرغب في أن يتمتع شعبنا بخيار الهجرة بكرامة، إذا أصبح ذلك خيارا ضروريا في المستقبل، والعلوم كلها تخبرنا بأن تلك إمكانية حقيقية.

ونلاحظ إحراز بعض التقدم الإيجابي في محادثات تغير المناخ التي جرت مؤخرا في بانكوك، بناء على القرارات التي اتخذت في ديربان في السنة المنصرمة. لكن جرى اتخاذ إجراءات ببطء كبير. ونتقدم بعض الخطوات إلى الأمام، بينما نحن في حاجة إلى قطع أشواط كبيرة. فيما يتعلق بالمسائل التي تحظى بتوافق الآراء، نعتقد أنه على المجتمع الدولي التحرك من أجل تنفيذ الإجراءات المتفق عليها من دون تأخير، بينما نواصل مناقشاتنا بشأن المسائل التي تظل خلافية. إذا انتظرنا حتى نتفق على كل شيء، فسننتظر طويلا وسيكون ذلك عملية طويلة.

ولا ينبغي أن نفاجأ بواقع أننا قد حدنا عن مسار العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. وبينما تركّز بلدان أخرى مواردها على جهودها المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإننا نحن البلدان الأكثر ضعفا، لا نزال ننفق قدرا غير متناسب من مواردنا المحدودة لمواجهة تحدي ارتفاع منسوب مياه البحار، والزيادة الكبيرة في عدد العواصف التي تضرب منازلنا وسبل عيشنا والبنية التحتية العامة. وذلك عمل مكلف، ليس بوسعنا تحمله. ونستمر في الاعتماد على حسن نية شركائنا وأعضاء مجتمعنا العالمي في ذلك الصدد.

إننا دولة محاطة بالمياه. ودولة تقع في محيط مترامي الأطراف. ونعتقد أنه، إذا ما منحنا الدعم المطلوب، يمكننا تحقيق التنمية المستدامة من خلال استخدام مواردنا المتاحة في منطقتنا الاقتصادية الخالصة الواسعة. ونعتقد أنه من خلال قيامنا بذلك يمكننا تقليص اعتمادنا على المساعدات الإنمائية. وأعتقد أيضا أنه يمكن حتى أن نكون قادرين على الاستغناء عن المساعدات الإنسانية تماما، إذا ما استفدنا من الدعم الذي نحن بحاجة إليه الآن، من أجل تطوير قدرتنا على استخراج ومعالجة مواردنا.

وتظل مصايد الأسماك موردا اقتصاديا رئيسيا بالنسبة لبلدي، حيث توفر ما بين ٤٠ و ٥٠ في المائة من عائداتنا. ونطمح إلى الزيادة القصوى لعوائد ذلك المورد، بالنظر إلى معدل العوائد الحالي الذي يتراوح بين ٥ و ٨ في المائة من قيمة الصيد الذي يصل إلى البر. لقد بدأنا في إنشاء مصنع خاص بنا لمعالجة الأسماك، من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص. والتعدين في قاع البحار مصدر آخر محتمل للدخل. لكننا مدركون للحاجة إلى سلوك نهج وقائي تجاه هذه الصناعة بالتحديد، بالنظر إلى الضرر الذي يحتمل أن تسببه لبيئتنا البحرية النقية.

إننا نعترف بالدور الأساسي للبيئة المحيطة بنا كدعامة للتنمية المستدامة. والحفاظ على سلامة محيطاتنا وتنوعها البيولوجي ونظمها الإيكولوجية أمر حاسم. ويتمثل إسهامنا في تلك الجهود في منطقة جزر الفونيكس المحمية، التي كانت ذات مرة، أكبر منطقة محمية بحرية في العالم. لقد خصصنا

تلك المنطقة كملاذ للتنوع البيولوجي البحري، وتلك هديتنا للإنسانية اعترافا منا بقيمة حماية موروثنا المشترك.

إن المحافظة على المحيطات تتجاوز موارد أي بلد بمفرده. لذلك فإن التعاون بشأن المبادرات العابرة للحدود ضروري من أجل النهوض بجهودنا المبذولة في ذلك الصدد. وخلال اجتماع منتدى جزر المحيط الهادئ الذي عقد مؤخرا، في جزر كوك، أعلنت الولايات المتحدة وكيريباس عن خطط للتعاون في بناء روابط بين المتنزهات البحرية المجاورة في جزر فونيكس، تحت مظلة قوس جزر فونيكس في المحيط. ويشكل ذلك الجهد إسهامنا المشترك في إطار المناظر الطبيعية في المحيط الهادئ. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لدعوة المجتمع الدولي إلى الاشتراك معنا في ذلك المسعى.

وتتمثل رسالتنا الموجهة إلى المجتمع الدولي في أن الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية البحرية في المحيط الهادئ لا يكتسي أهمية فحسب لتحقيق التنمية المستدامة لشعوب جزر المحيط الهادئ. بل يكتسي أيضا أهمية حيوية لبقية المجتمع العالمي. ويتعين على المجتمع الدولي دعم تلك الجهود، ليس من باب مد يد العون، بل كاستثمار لفائدة الأجيال المقبلة التي ستعيش على هذا الكوكب.

خلال شهر حزيران/يونيه التقينا في ريو دي جانيرو لاستعراض التقدم الذي أحرزناه بعد مرور ٢٠ عاما على مؤتمر قمة الأرض الذي عقد عام ١٩٩٢. واتفقنا منذ عشرين عاما بأن حماية بيئتنا العالمية أمر حاسم لبقائنا في المستقبل، وبأن السعي إلى تحقيق التنمية يجب أن يقوم على أساس استدامة مواردنا الطبيعية في الأجل الطويل. للأسف، لم يكن سجلنا فيما يخص تنفيذ تعهداتنا جيدا. وفي الواقع، فإن بيئتنا هي اليوم من نواح عدة في حال أسوأ مما كانت عليه قبل ٢٠ عاما. وتأثر التوازن الدقيق الذي يحفظ النظام الإيكولوجي لكوكبنا بشكل سلبي جراء سعينا لتحقيق فوائد شخصية على حساب المصلحة الجماعية. وبينما يستمر بعض أعضاء أسرتنا العالمية في الاستفادة من الاستغلال غير المستدام للموارد، على البعض الآخر دفع الثمن في نهاية المطاف. ولا نعتقد بأن ثمة عدلا في هذا الخصوص.

وجددنا التزامنا في حزيران/يونيه بتحقيق المستقبل الذي نريده. وسوف يتطلب ذلك المستقبل من منظمتنا أن تتطور لتعكس وقائع عصرنا، الذي هو عصر تتحدى فيه التهديدات الأمنية الجديدة والناشئة وحالات الظلم، مثل تغير المناخ، مصداقية نظامنا الدولي الخاص بالحوكمة؛ وعصر تطرح فيه تساؤلات جدية بشأن بقاء بعض الدول في المستقبل؛ وعصر يتعين فيه على جميع البلدان التي لديها القدرة القيام بذلك الإسهام في الوقاية من هذه المصيبة، أو سيحكم عليها التاريخ للأبد. إذا أردنا توفير مستقبل آمن وسلمي ومزدهر لأطفالنا، يجب علينا من ثم أن نقوم بأكثر مما نقوم به عادة، ونقدم نتائج. وفي الواقع، كان علينا أن نحقق نتائج من قبل.

و نقبل واقع أنه خلال تلك الأوقات المضطربة، ثمة حاجة لأن تظل الأمم المتحدة مهمة ومستجيبة قدر الإمكان للاحتياجات والتحديات المتغيرة

دوما لهذا العالم. خلال مناقشاتنا التي عقدناها في وقت سابق من هذا الصباح، شجعني كثيرا التزام الأمين العام بضمان أن تجري منظمتنا إصلاحات، من أجل أن تصبح أكثر كفاءة وأكثر شفافية، وأكثر مساءلة. كما أننا نرحب أيضا باقتراح الأمين العام بتعزيز الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

في الواقع، فإنني أعتقد أنه يجب أن تبدأ مثل هذه الشراكة على مستوى المجتمع والمستوى الوطني قبل أن تمتد إلى المستويين الإقليمي والدولي.

يبدو أن النسيج الأساسي الذي يربطنا كأسرة واحدة وشركاء في الإنسانية آخذ في التفكك. يبقى الحفاظ على الأمن وكفالة بقاء البشر في مناطق التراع، خصوصا منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحديا رئيسيا لمنظمتنا. فلنصل حتى يسود تفاهم أكبر واستقرار من أجل من هم على الخطوط الأمامية في مناطق التراعات والتحديات الكبرى في العالم.

ومما يثلج الصدر أن نلاحظ الاستمرار في انخفاض وتيرة التوتر والتحسن في العلاقات عبر مضيق تايوان. إننا نرحب أيضا بإدراج بلدان مثل تايوان في الأنشطة الدولية لجمعية الصحة العالمية. نأمل أن يسود فهم مماثل فيما يتعلق بالمؤسسات والعمليات الدولية الأخرى حتى تتمكن تايوان من المشاركة والمساهمة الفاعلة من أجل خير الإنسانية.

في الوقت الذي نرسم فيه الطريق نحو المستقبل الذي نريد، يجب علينا مواجهة التهديدات الأساسية لبقاء أعضاء هذه الأسرة الدولية في حد ذاته. يجب علينا ضمان بقاء واستمرار أعضاء مجتمعنا بوصفنا أسرة واحدة. علينا حل مشكلة التغير المناخي قبل فوات الأوان من أجل البلدان على خط المواجهة، ومن أجل البشرية جمعاء

نحن بحاجة إلى قيادة تتسم بالشفقة والرؤية السليمة وروح المسؤولية في توجيه مسيرتنا نحومستقبل أكثر أمناُ وعدلاً. إن واجبنا تجاه أبناءنا وأحفادهم يحتم علينا اتخاذ الإجراء اللازم وعلى وجه السرعة. فلنصل من أجل أن يهبنا الله من الفطنة ما يمكننا من عمل ما هو خير لمستقبل الإنسانية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية كيريباس، ورئيس الحكومتها ووزيرها للشؤون الخارجية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أنوتي تونغ، رئيس جمهورية كيريباس، ورئيس حكومتها ووزيرها للشؤون الخارجية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية زمبابوي.

اصطحب السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس موغابي (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد بلدي وأصالة عن نفسي، أسمحوا لي أن أقدم أحر التهانئ إلى السيد يريميتش بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. لا شك في أن خبرته الواسعة في كل من الشؤون الإقليمية والدولية ستثري النقاش والمداولات خلال هذه الدورة. وأود أن أؤكد له على تعاون زمبابوي الكامل أثناء قيامه بواجباته الثقيلة التي ينطوي عليها هذا المنصب الرفيع.

بعد سماحكم لي، أود أن استهل كلمتي بإشارة إلى الخطاب الأكثر حماسه وتأثيرا الذي سمعناه من رئيس الولايات المتحدة بالأمس (انظر A/67/PV.6)، والذي تقودنا أهميته إلى أن ندين القتل المأساوي لسفير الولايات المتحدة لدى ليبيا. إني متأكد من أن الكل قد تأثر، وإننا نتفق جميعا على أنه كان بالفعل حدثاً مروعاً ندينه جميعاً.

قبل عام مضى، رأينا القتل الهمجي والوحشي لرئيس الدولة الليبية وهي عضو في الاتحاد الأفريقي. جاء موته في سياق كان المفترض أن الناتو يعمل فيه على حماية المدنيين.

مثلما انضممنا روحانيا إلى الولايات المتحدة في إدانتنا لقتل سفيرها، هل ستنضم إلينا هي بذات الروح في إدانة القتل الهمجي لرئيس الدولة الليبية، القذافي؟

جاءت تلك الخسارة العظيمة والمأساوية لأفريقيا في ظروف سعت فيها منظمة حلف شمال الأطلسي إلى الحصول على تفويض مجلس الأمن بموجب الفصل السابع بالعمل في ليبيا من أجل حماية المدنيين الذين قيل إنهم كانوا تحت رحمة حكومة ليبيا، بقيادة العقيد القذافي. كانت المهمة بشكل محدد حماية المدنيين، لكنها تحولت إلى مطاردة وحشية للقذافي وعائلته. وقد ظفرت بهم الناتو. وواجه القذافي وبعض أبنائه القتل الوحشي الذي شهدنا.

في الوقت الذي ألقى فيه رئيس الولايات المتحدة خطابه، أثق بأنه كان مدركاً أنه كان لبلده، بوصفه دولة في حلف شمال الاطلسي إلى جانب الدول الأخرى في الحلف، تفويضٌ بموجب الفصل السابع للعمل في ليبيا على حماية المدنيين. لكن هل هذا ما آلت إليه العملية؟ لقد رأينا لسلطة الموكلة بموجب الفصل السابع تستخدم، بطريقة غير شريفة للغاية، سلاحاً لاقتلاع عائلة بأكملها وارتكاب جرائم القتل التي شهدنا في ذلك البلد. لقد تم إلقاء القنابل بطريقة وحشية قاسية. وقتل عدد لايستهان به من المدنيين.

هل كانت تلك الحماية التي نشدوا بموجب الفصل السابع من الميثاق؟ وعليه فإنه يجب أن ينظر إلى موت القذافي على نفس المنظار المأساوي الذي ينظر به إلى موت كريس ستيفنز. نحن ندين العملين كليهماً.

اسمحوا لي أن ابدأ بالتأكيد مجددا على الدور المستحق والمهم للأمم المتحدة في إدارة القضايا التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين. وتظل زمبابوي، في السعي من أجل إقامة نظام دولي أكثر عدلاً وإنصافاً، معارضة بشدة للانفرادية وملتزمة بالتعددية. ولذلك نود أن نرى الأمم المتحدة تستمر في دور الضامن للسلام والأمن العالميين ومتراساً للكفاح من أجل العدالة والمساواة بين الأمم. وعلى ذلك يتعين علينا جميعا أن نتخذ الخطوات اللازمة لضمان ألا يتم تهميشها في القضايا الدولية.

وعلى ذات القدر من الأهمية، يجب على الأمم المتحدة ألا تسمح لنفسها أبداً بأن يساء استخدامها مستقبلاً، مثلما كان الحال في القضية التي سبق أن أشرت إليها، حينما سعى حلف شمال الأطلسي إلى تفويض بموجب الفصل السابع من الميثاق بحماية المدنيين، ولكن لم يكن الأمر كذلك في آخر المطاف. يجب ألا يسمح أبداً لمجلس الأمن بأن تسيء استخدامه مستقبلاً أي دولة عضو أو مجموعة من الدول تسعى إلى تحقيق أهداف ذاتية ضيقة. ينص ميثاق الأمم المتحدة بوضوح على أنها هيئة عالمية ينبغي أن تعمل من أجل خير جميع شعوب العالم، كبيرها وصغيرها.

أننا ندرك أن هناك تهديدات قائمة وأخرى ناشئة وأن هناك تحديات لا تزال تحبط جهودنا الفردية والجماعية لتحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، فضلا عن السلام والأمن. غير أن الاتجاه المتزايد وسط الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي مدفوعين في ذلك باعتقادهم المتغطرس بأنهم الأقوى بيننا – كما ظهر في لجوئهم مؤخرا إلى الانفرادية والهيمنة العسكرية في ليبيا – لهو النقيض للمبادئ الأساسية للامم المتحدة. في حالة ليبيا، فقد تم تحدي الإتحاد الإفريقي ودوره في صنع السلام وتجاهلهما وإهانتهما. سعى الإتحاد ألإفريقي إلى إجراء حوار بين السلطات الليبية ومن كانوا يسمون بالثوار. هلا استنهضنا المجتمع الدولي لأن نعمل مجتمعين على استئصال هذا التطور العدواني الخطير وغير المرحب به في مهده قبل أن يستفحل؟

وفي هذا الصدد، فإن الموضوع الذي اختاره الرئيس لهذه الدورة — تحقيق تكييف أو تسوية المنازعات أو الحالات

الدولية بالوسائل السلمية – مناسب جداً. هذا ما نؤكد عليه نحن في الاتحاد الإفريقي ـ تسوية المنازعات بطريقة سلمية عن طريق الحوار. لقد ألحق بنا دعاة الحرب في العالم ما يكفي من الضرر. تحل الفوضى محل السلام أينما فرضوا أنفسهم. أحد الأمثلة على هذا هو الوضع الذي خلفته حملة بوش ـ بلير غير القانونية على العراق ـ لقد شنوا حملة غير قانونية زاعمين أن صدام حسين كان يمتلك أسلحة للدمار الشامل، بينما كان معلوماً تماماً لدى هذين ولدى حكومتيهما أنه لم تكن لديه مثل هذه الأسلحة – وبالفعل، بعد غزو العراق، موجدا قدرا كبيرا من الفوضى، ومؤديا إلى التخلص من صدام حسين، اعترفا بانه لم تكن لديه أسلحة دمار شامل. إذن لماذا شنا عدوانهما على العراق في المقام الأول؟ لماذا سعيا للتخلص من صدام حسين؟ هل كان ذلك فقط لمجرد أنه كان ديكتاتوراً، كما زعما؟ لا، إنه كان رئيس بلد يملك أطناناً وأطناناً من النفط. لقد كانا يلهثان وراء النفط، ولقد رأينا شركات تتسابق لامتصاص نفط العراق ـ في الواقع إحدى هذه الشركات كان يديرها أحد أشقاء بوش.

ذلك أيضاُ ما حدث مع ليبيا. لقد أدت الحالة التي خلقوها في العراق إلى خلق قدر من عدم الإستقرار لم يسبق له مثيل. هنالك اليوم سنة يحاربون الشيعة والعكس، ناهيك عن العواقب الاقتصادية الكارثية لهذا الغزو غير المشروع. الاقتصاد غير مستقر، والمجتمع غير مستقر، والناس يقاتل بعضهم بعضا. لقد تم زعزعة استقرار ليبيا بذات القدر بعد تدخل حلف الناتو المخادع تحت الغطاء الزائف للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ومبدأ مسؤولية الحماية الزائف. لقد استمعت إلى الخطاب الذي ألقاه الأمين العام. وقد أشار إلى هذا المبدأ. إنه واحد من المبادئ التي يمكن أن يساء استخدامها، وقد تمت إساءة استخدامه. وعلى أية حال، فإن مناقشته لاتزال جارية.

تؤمن زيمبابوي ايماناً راسخا بالتسوية السلمية للمنازعات بين الدول وداخلها على نحو يتسق مع مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة. في سبيل صون السلم والأمن الدوليين، هنالك كثير مما يجب فعله لمنع نشوب النزاعات في المقام الأول، ولمنع أي انتكاس متى استقر الوضع. علاوة على نشر الموارد الوافية بغرض إدارة الصراعات، من المهم معالجة الأسباب الكامنة وراءها والقيام على نحو سباق باتباع نهج شامل يركز على منع نشوب الصراعات وبناء وصيانة السلام والتنمية. في سبيل تحقيق ذلك الهدف، فإن وفدي يؤمن إيماناُ راسخاُ بأنه ينبغي أن يكون التقيد بميثاق الأمم المتحدة التزاما رسميا من قبل جميع الدول الأعضاء.

لقد لاحظنا، مع الأسف الشديد، أن أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تتعامل مع التسوية السلمية للمنازعات قد تجاهلها، في بعض الأحيان، مجلس الأمن. وفي المقابل، يبدو أن هناك شهية نهمة للحرب وفرض الحظر والجزاءات والإجراءات العقابية الأخرى، حتى في المسائل التي يمكن أن يتم حلها بشكل أفضل بالتعاون متعدد الأطراف وبالحوار بدلاً من اللجوء إلى الحل السلمي للنزاعات، نحن نشهد بشكل يومي وضعا يكون فيه الحق حيث تكون القوة بدلاً من اللجوء إلى الحل السلمي للنزاعات، فإننا نشهد يومياً مواقف القوة فيها هي الحق. وقلنا: ”حسناً، فالأقوياء قد يتمسكون بمبدأ القوة هي الحق“، ولكن الحق قوي أيضاً، بالتأكيد.

ونحن بحاجة إلى استعراض الديباجة الملهِمة لدستور الأمم المتحدة، حيث تعهد المندوبون الذين اجتمعوا في سان فرنسيسكو في عام ١٩٤٥ ”بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“. وهذا ينسحب على وقتنا الحاضر بصفة خاصة، حيث تمثل الأحداث العالمية خروجاً راديكالياً على ذلك الإعلان الرسمي النبيل في سان فرنسيسكو. وقد نتساءل عما يمكن أن يقوله الأعضاء في تحالف الناتو عن ذلك.

لذلك، من المهم أن يحترم مجلس الأمن قرارات المنظمات الإقليمية وعملياتها وأولوياتها وأن يدعمها. وعلى النقيض، فقد بينت الأحداث الأخيرة – كما تأكد بالفعل – وفيما يتعلق بأفريقيا خصوصاً، قلة الاحترام الذي توليه الأمم المتحدة وبعض الأعضاء الأقوياء في المجتمع الدولي للدور المحوري للمنظمات الإقليمية. ولن يكون التعاون الفعال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية عملياً ومستداماً إلا عندما يقوم على أساس الاحترام والدعم المتبادلين، إلى جانب المسؤولية والالتزام المشتركين.

ومن المؤسف أن نلاحظ أن بعض المفاهيم غير المقبولة تُفرَض على أعضاء الأمم المتحدة حالياً في غياب الولايات الحكومية الدولية. وعلى سبيل المثال، لا يوجد اتفاق بعد بشأن مفهوم المسؤولية عن الحماية، ولا سيما فيما يتعلق بالظروف التي قد يُعتد بها في ذلك. وتشغلنا الأدلة الواضحة والمتزايدة على أن مفهوم المسؤولية عن الحماية قد بدأ تطبيقه وإساءة استخدامه بشكل خطير، مما يقوض حتماً المبدأ الأساسي لسيادة الدول ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بشأن السلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ولكي يعالج المجتمع الدولي التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والبيئية العالمية بنجاح،ينبغي عدم إغفال دور المؤسسات الدولية في معالجة تلك المسائل، كما أن الثقافة القائمة على التعددية الحقيقية أمر أساسي. والأمم المتحدةووكالاتها المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية هي الأدوات الوحيدة المتاحة للاستجابة بفعالية للتحديات العالمية التي نواجهها في القرية العالمية. ولذلك، لابد من إصلاح تلك الهياكل ومواءمتها استجابة للتحديات العالمية وحقائقنا المعاصرة، بغية تمكينها من خدمة مصالحنا الجماعية على نحو أفضل.

وهذه الجمعية هي الهيئة الأكثر تمثيلاً داخل أسرة الأمم المتحدة. ولذلك، علينا أن نكرس أنفسنا لإيجاد توافق في الآراء بشأن إجراءات تنشيطها كيما تضطلع بولايتها وفقاً لأحكام الميثاق. ونود أن نعيد التأكيد على شعورنا بالقلق العميق لأن ولاية الجمعية العامة وسلطاتها واختصاصاتها تُتقلص نتيجة لتعدي مجلس الأمن على مجالات اختصاص الجمعية بشكل تدريجي. ونرى أن هذا من شأنه أن يقلب التوازن الدقيق المتوخى بموجب الميثاق ويقوض فعالية منظومة الأمم المتحدة عموماً. ويجب أن تبقى الجمعية العامة الهيئة التداولية الرئيسية لصنع السياسات في الأمم المتحدة.

لقد تابعنا النقاش بشأن إصلاح مجلس الأمن لفترة طالت أكثر من اللازم. ووفدي يؤيد تماماً المفاوضات الحكومية الدولية الحالية بشأن إصلاح المجلس وتوسيع عضويته. ومع ذلك، نود أن نحذر من النهج المفتوح الذي ينتقص منا نحن أبناء المناطق غير الممثلة على الإطلاق بين العضوية الدائمة في المجلس. وزمبابوي تؤيد مطالبة أفريقيا بمقعدين دائمين، بكامل امتيازاتهما وحق النقض، إذا ما أُبقي على حق النقض، علاوة على مقعدين غير دائمين إضافيين، كما يرد بوضوح في توافق إزلويني وإعلان سرت.

إلى متى سيظل المجتمع الدولي يتجاهل تطلعات قارة بأكملها تضم ٥٤ بلداً؟ إننا لن نقبل بالوعود الجوفاء ولن نقبل بعمليات الترقيع التجميلي لمجلس الأمن تحت قناع الإصلاح. إنه في الحقيقة استهزاء بالعدالة إلا يكون لقارة أفريقيا، التي تستأثر بثلث الأعضاء الممثلين في الجمعية تقريباً، تمثيل دائم في المجلس. هل هذه هي الحوكمة الرشيدة؟ هل تلك هي الديمقراطية؟ هل في ذلك عدل؟

ووفدي يدين بلا تحفظ الجزاءات الاقتصادية المفروضة ضد بلدي وشعبي في محاولة ليس لها ما يبررها لحرمانهما من الاستفادة الكاملة من مواردهما الطبيعية. ونود أن نذكر من

يبقون على الجزاءات ضدنا بأن هناك توافقاً دولياً – يؤيده تماماً الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي وحركة عدم الانحياز وبقية العالم التقدمي – بأنه يجب رفع هذه الجزاءات. ونأمل أن ترفع.

وأود أن أختتم بالتأكيد مرة أخرى على التزام زمبابوي بالمبادئ التي جمعتنا معاً في الأمم المتحدة في الأعوام السبعة والستين الأخيرة. وبلدي على ثقة بأنه في هذا العالم المتكافل بشكل وثيق للغاية، فإن التزامنا بالخير العام، الذي تجسده المنظمة، سيظل قوياً ودائماً. وستواصل زمبابوي الوقوف بحزم وتدين الأحادية وفرض الجزاءات التي لا مبرر لها وغير القانونية على الدول وتطبيق القوانين الوطنية خارج الحدود الإقليمية بلا مبرر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية زمبابوي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد روبرت ج. موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ميشيل جوزيف مارتيلي، رئيس جمهورية هايتي،

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية هايتي.

اصطحب السيد ميشيل جوزيف مارتيلي، رئيس جمهورية هايتي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ميشيل جوزيف مارتيلي، رئيس جمهورية هايتي، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس مارتيلي (تكلم بالفرنسية): جئت إلى هنا لحضور الدورة السابعة والستين للجمعية العامة لكي أنقل، باسم شعب هايتي، إسهامي في هذه المناقشة التي تجمع اليوم ممثلي كل شعوب العالم معاً.

إن انتخاب السيد يريميتش لرئاسة الجمعية هو بالنسبة لي رسالة واضحة بأن الدول الصغيرة الأعضاء في الأمم المتحدة يمكن أن تقوم بدور رئيسي وأن تقدم إسهامها في السلام، حتى في السياق العالمي للتباطؤ الاقتصادي. وباسم وفد هايتي، أود تهنئته على طرحه وتشجيعه لموضوع مناقشة اليوم الذي يمثل شاغلاً للعديد من أعضاء الأسرة الكبيرة للأمم المتحدة، للأسف.

أود أيضاً أن أوجه إشادة مستحقة للأمين العام بان كي – مون على ديناميكيته وحكمته وحسن تقديره ورؤيته الثاقبة وشجاعته، وهو ما أبداه في أكثر من مناسبة في إدارة حالات دولية بالغة الحساسية. وأود أيضاً أن أتقدم إليه بخالص الشكر على ما يوليه لبلدي، هايتي، من اهتمام خاص.

منذ توليت السلطة، سعت هايتي التي أحب جاهدة، بالنوايا والعمل، وبكثير من الصعود والهبوط، للخروج من الصعاب التي كابدتها، وكانت هناك نجاحات وبعض أخطاء، بلا شك. وقد كرست جهودي بقوة لذلك المسعى. ومع الزخم الكبير الذي تولد، بوسعي أن أتصور أن النتائج ستتحقق في غضون أشهر أو سنوات. وكيف يمكن للأمر أن يكون مختلفاً؟ فهايتي اليوم، هايتي التي مهمتي خدمتها، قد أدركت أنه ما دامت هناك نزاعات وإحباطات وفقر وتخلف وإجحاف، فإن العالم عموماً، وهايتي بصفة خاصة، لن يكون بمنأى عن المشاكل والخلافات على الإطلاق. وطالما كانت الأمور سيئة داخل الدول، فإنها سوف تلتفت لجيرانها وتسعى للتنازع معهم. ولن نعدم أمثلة على ذلك على مدى قرون طويلة من تاريخ العالم. ولذلك، نقول اليوم إنه إذا كان السعي

للتوصل إلى حلول سلمية للتراعات الدولية أمراً محموداً، فإن محاولة منع نشوب التراع ربما كان أكثر حكمة.

وطالما أن الحصول على المياه والوصول إلى الأسواق الكبرى، أو التعويض العادل عن المواد الخام والمنافسة الاقتصادية السليمة غير متاح لنا، ستظل هناك نزاعات. وما دمنا في الأمم المتحدة لا نستجمع جهودنا حتى يصبح الوصول إلى الرعاية الصحية وفرص العمل واحترام الاختلافات حقيقة واقعة، سنظل نواجه التراعات ويقتصر جهدنا على البحث المضني عن حلول سلمية.

ونحن من أنصار المساواة بين الجنسين وندعو إلى الديمقراطية. ونسعى كل يوم إلى تطبيق المساواة في المعاملة للجميع بموجب القانون. واحترام البيئة مكرس في برنامج حكومة بلدي. وأعتقد أن تلك هي المعايير التي تحول دون الهجرة بلا ضوابط، وتغير المناخ المنفلت والحروب غير المجدية والمجازر الناجمة عن خلافات دينية والتراعات العرقية والإرهاب.

وفي سعينا المشترك نحو الوئام في عالم متعدد الثقافات متنوع الأديان، لابد أن نسمح لأحلامنا الوطنية بأن تظهر على السطح. وهذه الأحلام يمكن تلخيصها في أنها تتيح لكل رجل وكل امرأة الفرصة لكي يعيش في سلام ويربي أطفاله في كرامة، بغض النظر عن اللون أو الدين أو الانتماء السياسي.

إن هايتي توسانت لوفرتير قد أدركت ذلك بالفعل قبل قرنين من الزمان. إلا أن تلك الأحلام الوطنية لن تبصر نور الصباح ما لم تنفذ التعهدات المقطوعة بتقديم مساعدة إنمائية لبلدان كبلدنا، وإذا ظل التحيز والتشكك من كل نوع ضد الفقراء مسيطراً. وبغية منع تلك الخلافات، يجب أن ننظر للآخرين بطريقة مختلفة وبعيون طهرتها مياه بركة سيلوم. وهايتي ما زالت تعاني من النظر إليها بالطريقة القديمة.

وعشية رئاسة هايتي للجماعة الكاريبية، فإنني أكرر بحسن نية وصدق أن الأمور قابلة للتغيير لأن مصائرنا متشابكة بشكل كبير، أيا ما كانت الجهة التي نقف فيها. وفي الوقت الذي يتجه العالم إلى تكوين تكتلات اقتصادية واجتماعية، لن يبقى الكبار كباراً إلا إذا عرفوا كيف يحولون هذه الأعداد الضخمة من أطفال الكوكب إلى أسرة اجتماعية واقتصادية كبيرة واحدة، مع احترام التقاليد الثقافية والدينية للجميع، دون إقصاء.

وعليه، فإن الحوار الذي ينبغي أن يسود بيننا، ليس حوار الصم الذي انخرطنا فيه طوال عقود بلا حول منا. لابد أن تكون هناك مبادلات ومفاوضات، فهي الوحيدة التي يمكن أن تضع حداً للتراعات التي لا نهاية لها، والتي تتسبب في جزع الأسر وتقوض سلام العالم.

لقد علمنا التاريخ أنه ما من عدالة أو مساواة في العلاقات الدولية. وعلمنا التاريخ أيضاً أن كل دولة تسعى وراء مصالحها الخاصة. وإنشاء الأمم المتحدة قد أشاع الأمل بين الشعوب في أن الأمور يمكن أن تكون مختلفة. وينبغي ألا نسمح لتلك الآمال أن تتبدد. وفي كل أسرة عموماً وفي أسرة الأمم المتحدة على وجه الخصوص، لا يمكن أن يكون هناك كبار وصغار، عمالقة وأقزام، بل متساوون لهم مصالح يدافعون عنها وآراء يعبرون عنها على أساس علاقات استشرافية تتسم بالحرية والمساواة والأخوة والسعي إلى تحقيق السعادة للجميع.

ولكن ليس لنا أن نضل عن الحقيقة: فالديمقراطية تظل دوما أفضل أساس لإحلال السلام في العالم، ولتحقيق الازدهار ودحر الفقر . وقد أدركت هايتي هذه الحقيقة في ظل قيادتي، وهي تستفيد من الديمقراطية بصورة نشطة من أجل تعزيز المؤسسات المحلية التي إما كانت ضعيفة أو غير فعالة في السابق. وأدركت هايتي أن الديمقراطية الحقيقية وحدها هي

القادرة على تحقيق الاستقرار: وهي شرط مسبق لا غنى عنه لأي سياسة إنمائية.

وأود أن أكرر القول صادقا من على هذا المنبر بالحاجة الملحة إلى ضرورة أن نضطلع جميعا بالمسؤولية عن وقف القتال، والعمل عوضا عن ذلك على حماية الأصول التي نتشاطرها في هذا الكوكب – أن نعمل معا من أجل الحد من المخاطر وإدارة الكوارث التي تحيق بالعالم وتخرّب اقتصاداتنا وتعوق التنمية.

وأود أن أذكّر زملائي، قادة العالم بأن شعوبنا قد اختارتنا وأناطت بنا ولاية بناء عالم أفضل لا يُتخلّى فيه عن أحد، ويتمكن فيه أطفالنا من أن يشبّوا في سلام في نهاية المطاف.

وتتبادر إلى ذهني كلمات فيكتور هوغو التي رددها في مؤتمر السلام المعقود في عام ١٨٤٧: ”سوف يأتي اليوم الذي لن تكون فيه ساحات للقتال، بل تكون فيه أسواق مفتوحة أمام التجارة، وعقول مفتوحة لتلقّي الأفكار“.

تلك هي أمنياتي لجمعية الأمم. فليمنحنا الرب الخيّر بركاته وينير عقولنا. وليبارك مدينة نيويورك، التي ترحب بنا ترحيبا حارا. وليمنحنا الرب الحكمة والقدرة على العمل من أجل عالم أكثر جمالا وعدلا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية هايتي على البيان الذي أدلى به للتو.

أصطحب السيد ميشيل جوزيف مارتيلي، رئيس جمهورية هايتي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب يلقيه السيد أندريس بيرزينيس، رئيس جمهورية لاتفيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية لاتفيا.

اصطحب السيد أندريس بيرزينيس، رئيس جمهورية لاتفيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أندريس بيرزينيس، رئيس جمهورية لاتفيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بيرزينيس: (تكلم بالإنكليزية): أثني على الأمين العام على جهوده الكبيرة في قيادة الأمم المتحدة وأمانتها العامة لأداء مهمتها وتنفيذ المهام التي أنيطت بالمنظمة. وقد أتى موضوع هذه الدورة في وقت مناسب للغاية. وتضطلع الأمم المتحدة بدور قيادي في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ولديها الإطار القانوني والمؤسسي الذي يمكّنها من القيام بذلك.

وقد التزمت الدول الأعضاء للأمم المتحدة بالمبادئ الواردة في الميثاق. وعليه، فإن التسوية السلمية للمنازعات تستند في المقام الأول إلى عزم الزعماء على الصعيدين الوطني والدولي. وبعزمهم فقط تستطيع الأمم المتحدة والمنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى الوصول إلى قرارات واتخاذ الإجراءات اللازمة.

وأود أن أتكلم عن بعض التحديات الملموسة التي تتطلب إرادة قوية واتخاذ إجراءات حاسمة من قبل المجتمع الدولي. فالصراع في سوريا يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها وما وراءها. وتحث لاتفيا جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن على التحلي بالإرادة السياسية لتوحيد صفوفها وتمكينها من حل تلك الأزمة. وتجب حماية حياة الأبرياء.

ويشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل أحد المخاطر الأكثر تهديدا على النطاق العالمي. وينبغي أن يتحد المجتمع

الدولي في التزامه بمنع ذلك الخطر. وتشعر لاتفيا بقلق بالغ إزاء احتمال استخدام سوريا مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية.

ونأسف لعدم إحراز تقدم في الحوار مع إيران بشأن طبيعة برنامجها النووي. ونرى ضرورة تعاونها الكامل لتوضيح جميع المسائل المعلقة.

وندعو إلى تعزيز الجهود الرامية إلى بلوغ أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وخطة عملها. ونشيد في ذلك الصدد بالخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة وروسيا نحو نزع السلاح العالمي وتحقيق الشفافية. ونأمل أن تبذل كلتاهما مزيدا من الجهود، بغية تخفيض الاعتماد على الأسلحة النووية.

ترحب لاتفيا أيضا بنتيجة توافق الآراء التي توصّل إليها المؤتمر الاستعراضي الثاني بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويجب أن نضاعف جهودنا لإيجاد حلول فيما يتعلق بالتوصل إلى معاهدة لتجارة الأسلحة في أقرب وقت ممكن.

وترحب لاتفيا بالدور النشط الذي تضطلع به على نحو متزايد المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية في مجال التسوية السلمية للصراعات.

وتواصل المنظمات الإقليمية الأوروبية أيضا العمل بنشاط من أجل حل الصراعات التي طال أمدها في أوروبا على نطاق أوسع. ونرى اتجاها إيجابيا نحو الوصول إلى تسوية سياسية في ترانسنيستريا، في جمهورية مولدوفا. ومع ذلك، فإن التسوية المستدامة للصراع لن تحقق إلا بإحراز تقدم في انسحاب القوات الأجنبية. وقد يكون نشر بعثة سلام متعددة الجنسيات وذات ولاية دولية وسيلة عقلانية للمضي قدما في الطريق الصحيح.

وستكون لعواقب الصراع الذي شهدته جورجيا في عام ٢٠٠٨ أثر في الأجل الطويل على الوضع الأمني في المنطقة. وتشكل بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي في جورجيا حاليا الطرف الفاعل الدولي الوحيد الذي يرصد تنفيذ اتفاق يتألف من ست نقاط. ومن شأن الوصول الفعلي إلى الأراضي المحتلة أن يسهم في إحراز تقدم دائم هناك. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى استعادة وجود فعّال للأمم المتحدة في جورجيا.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء العدد المتزايد من الحوادث في خط التماس في ناغورنو – كاراباخ. وينبغي أن يكف طرفا الصراع عن اللهجة الخطابية العدائية العامة، وأن يركزا جهودهما على تدابير بناء الثقة. وينبغي تجنب إجراء مناورات عسكرية كبرى في تلك المنطقة المضطربة.

لقد كانت أفغانستان محطّ اهتمام العالم لأكثر من عقد من الزمان. ونرى أن المجتمع الدولي ملتزم التزاما تاما بتقديم المساعدة إلى الحكومة الأفغانية في تعزيز إدارتها العامة وقوات الأمن الوطني لديها.

تواصل لاتفيا مشاركتها في بعثتي الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان. ونعتزم أيضا الاستمرار في المشاركة في البعثتين في فترة ما بعد عام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم لاتفيا مساهمة مالية لصندوق دولي بهدف دعم قوات الأمن الوطني الأفغانية.

يرتبط مستقبل أفغانستان ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي. ونشجع على المشاركة الكاملة من جانب بلدان وسط آسيا في المناقشات بشأن مستقبل المنطقة. ولدى أفغانستان القدرة على أن تصبح مركزا إقليميا للنقل والعبور. واستخدام خبرتنا باعتبارنا مدخلا إلى شبكة التوزيع الشمالية، تشارك لاتفيا بالفعل في تدريب الخبراء الأفغان في مجالي النقل ومكافحة الاتجار بالمخدرات.

لقد وجهت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية اهتمام الزعماء نحو اتخاذ تدابير فورية للتغلب عليها. وبذلك فقد انصرف اهتمامهم –، في كثير من الأحيان – عن التحديات

العالمية في الأجل الطويل. ولا يزال الاقتصاد العالمي هشا، حتى وإن كنا نلاحظ بعض الاتجاهات الإيجابية. وترحب لاتفيا بجميع الجهود الرامية إلى استقرار الوضع في منطقة اليورو وتدعم الخطوات التي اتخذت مؤخرا في ذلك الصدد. ونعمل بجد لنكون جزءا من الحل، ونصبح من المسهمين بوجه عام في تحقيق استقرار الاقتصاد العالمي.

لقد نما الناتج القومي الإجمالي للاتفيا بنحو أكثر من ٥,٥ في المائة في عام ٢٠١١. ومن المتوقع أن يستمر ذلك الاتجاه الإيجابي في عام ٢٠١٢. وحققنا على مدى العقد الماضي تقدما كبيرا فيما يتعلق بالدخل والتقارب الهيكلي. وتماثل نوعية الحكم والهياكل الاقتصادية في لاتفيا تلك الموجودة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ونظرا لتوسيع منظمة التعاون على النحو المتوقع، فإن لاتفيا مستعدة لتقديم خبرتها في مجال الانتقال، وفي الإصلاحات الحاسمة التي تؤدي بنا إلى التعافي من الأزمة الأخيرة.

وبوجه عام، فقد خرجت لاتفيا من موجة التراجع الاقتصادي وهي أكثر قوة وقدرة على المنافسة. وتتمتع الآن باقتصاد متوازن وبيئة أعمال إيجابية تضعنا في موقف جيد استعدادا لدورة النمو القادمة. وقبل كل شيء، يجب أن تتماشى استدامة التعافي الاقتصادي وتسير جنبا إلى جنب مع عملية التكامل الجارية في منطقة اليورو. وتعتقد لاتفيا أنه يمكن التغلب على التحديات، وهي ترمي إلى إدخال عملة اليورو في عام ٢٠١٤.

ويرتبط السلم والأمن الدوليان ارتباطا وثيقا بركيزتين أساسيتين من ركائز الأمم المتحدة الأخرى، وهما التنمية وحقوق الإنسان. وترحب لاتفيا بإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويسرنا أن مفوض الاتحاد الأوروبي للتنمية، السيد أندريس بيبالغس، من لاتفيا، سيسهم في عمل الفريق.

لقد ساعد الإطار الحالي للأهداف الإنمائية للألفية على تنشيط العمل العالمي في مجال التنمية وتحسين فعاليته. وستقيّم رئاسة لاتفيا للاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٥ التقدم المحرز، فضلا عن الإسهام بنشاط في الاتفاق على إطار لأهداف ما بعد عام ٢٠١٥، الذي ينبغي أن يظل محوره الإنسان، وأن يتسم بالبساطة والتركيز والتقيد بجدول زمني.

لقد شهدنا في السنوات الأخيرة عددا متزايدا من الشعوب التي تطالب بالحرية والعدالة في العديد من البلدان. ويجب على المجتمع الدولي دعم تطلعاتها. ويجب علينا تقديم المساعدة في بناء مؤسسات ديمقراطية مستقرة وإرساء سيادة القانون. ونعتقد أن احترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية الشاملة سيساعد على منع نشوب الصراعات في المستقبل.

تشارك لاتفيا في بناء القدرات في العديد من البلدان التي لا تزال في حالات الصراع، فضلا عن البلدان الخارجة منه. وندعم بنشاط الدول التي تمر بمرحلة انتقالية في جهودها الرامية إلى تعزيز سيادة القانون. ونرحب بأن هذه المسائل أصبحت جزءا الآن من خطة العمل الخمسية التي وضعها الأمين العام، ونحن ملتزمون بتنفيذها.

وترى لاتفيا أن بوسع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الاستفادة من إدخال مبادئ الحكومة المفتوحة. ويشارك المجتمع المدني في لاتفيا بنشاط في عملية صنع القرار في جميع المراحل والمستويات.

تؤيد لاتفيا تأييدا تاما عمل مجلس حقوق الإنسان بطريقة قوية وفعالة. وقدمنا طلب ترشيحنا لانتخابات العضوية في المجلس في عام ٢٠١٤.

لقد باتت منظمة الأمم المتحدة بحاجة إلى التغيير من أجل مواكبة العالم الحديث. وقد حان الوقت للشروع في

مفاوضات جدية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونؤيد توسيع المجلس في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة على حد سواء. وينبغي أن يشمل أي توسيع للمجلس مقعدا لعضو غير دائم على الأقل لمجموعة دول أوروبا الشرقية.

يمر العالم بفترة من الاضطراب على النحو الذي تؤكده أحداث العنف الأخيرة في الشرق الأوسط.

وندين بشدة الهجمات على البعثات الدبلوماسية في العديد من البلدان لكونها غير مقبولة. تؤيد لاتفيا تأييدا تاما حرية التجمّع والحق في التظاهر السلمي. وننددّ بأي محاولة لاستخدام الدين بهدف تأجيج التطرف والعنف. والتسامح واحترام خلافاتنا يشكلان عنصرين أساسيين لمنع نشوب الصراعات والعنف، سواء في مجتمعاتنا أم على الصعيد الدولي.

ختاما، تتطلع لاتفيا إلى نجاح الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. ولنواجه التحديات بإرادة سياسية حقيقية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس لاتفيا على البيان الذي أدلى به للتو.

أصطُحب السيد أندريس بيرزينس، رئيس جمهورية لاتفيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب يلقيه السيد إسياس إيفو موراليس أياما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

اصطحب السيد إيفو موراليس أياما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيفو موراليس أياما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موراليس أيما (تكلم بالإسبانية): الاجتماعات التي نعقدها في الأمم المتحدة هي دائماً أحداث مهمة جداً نناقش فيها القضايا الاجتماعية والبيئية،والسياسية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم. وأثني على رئيس الجمعية العامة لاختياره التسوية السلمية للتراعات في جميع أنحاء العالم موضوعا مركزياً لنقاشنا.

أود أن أغتنم الفرصة العظيمة التي يتيحها حضوري هنا اليوم في الأمم المتحدة لأبلغ الجمعية العامة بمنازعة بين شيلي وبوليفيا. في عام ١٨٧٩، نتيجة لحرب ظالمة – غزو ظالم – دبرتها المصالح الأوليغاركية الشيلية، بمشاركة الشركات العابرة للحدود الوطنية التي تضع عينها على الموارد الطبيعية في بوليفيا، فقدنا ممرنا إلى المحيط الهادئ.

أسست بوليفيا عام ١٨٢٥ وفقدت إمكانية الوصول إلى البحر عام ١٨٧٩. في أوائل القرن العشرين، وُقِّع على معاهدة لم يُمتثل لها. لذلك السبب جئت إلى هنا للاستفادة من موضوع مناقشتنا، التسوية السلمية للمنازعات، لأقول إن الخلافات الرئيسية بين الدول قد حُلت ورُدت المظالم من خلال ما أبدته السلطات المختصة من العزيمة وحسن النية.

لا يمكن لشيلي أن تتجاهل حقوق بوليفيا أو الإعلانات الصادرة عن قارة بأكملها، كما لا يمكنها أن تديم إلى أجل غير مسمى وضع البلد غير الساحلي المفروض علينا قسراً. لا يمكن السماح لمعاهدة جائرة، ومفروضة وغير منفذة بالاستمرار في إيذاء شعب لا يدعو إلا إلى تحقيق العدالة ووضع حد لوضعه كبلد غير ساحلي.

إن مبدأ عدم إمكانية المساس بالمعاهدات يعني أنها ليست عقائد. إن المعاهدات، شأنها شأن جميع الأشياء الأخرى التي

اخترعها البشر، يمكن تغييرها. أقولُ ذلك لأنه عندما نذكر أن على شيلي أن تعيد إلينا ممرنا إلى البحر، يسألوننا: أي معاهدة؟ لذا أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتكلم عن معاهدة وُقعت عام ١٩٠٣ بين الولايات المتحدة وبنما بشأن قناة بنما.

في عام ١٩٠٣ وُقِّع على معاهدة بشأن قناة بنما، أُذن بموجبها للولايات المتحدة أن تقوم بشق قناة بنما، في مقابل أن تحصل إلى الأبد على حق السيادة على الأراضي الواقعة على جانبي القناة وعلى منطقة القناة. بعبارة أخرى، وفقا لمعاهدة عام ١٩٠٣، ينبغي أن يكون ذلك البلد مالكاً إلى الأبد لقناة بنما. بالرغم من ذلك، وقّع في عام ١٩٧٧ على معاهدة متفاوض عليها من جديد قضت بنقل السيادة على منطقة القناة تدريجيا من الولايات المتحدة إلى بنما، وفي عام ١٩٩٩ استعادت بنما السيطرة على القناة وإدارتها من خلال هيئة قناة بنما.

كيف أعادت الولايات المتحدة قناة بنما إلى بنما، في حين أنها ينبغي أن تكون، بمقتضى المعاهدة الأولى، مالكة القناة إلى الأبد؟ وكيف يمكن لشيلي ألا تعيد الممر إلى البحر إلى بوليفيا؟

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأقول إن العصر، في هذه الألفية، هو عصر التكامل والتركيز على حماية الجنس البشري، لا عصر الاستعمار الداخلي أو الخارجي. لهذا السبب أود أن أؤكد مرة أخرى أن جزر مالفيناس ملك للأرجنتين والبحر ملك لبوليفيا. هذه المطالب، والصراعات والمنازعات يجب أن تحل سلميا، وبوليفيا بلد محب للسلام، تمشيا مع الدستور السياسي الجديد للدولة.

تناشد بوليفيا مرة أخرى حكومة شيلي، هنا أمام الجمعية العامة، الحلَّ النهائي لمسألة وضعنا كبلد غير ساحلي ً من خلال آليات التسوية السلمية. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يدعمنا في ذلك المسعى، حتى يصل هذا النزاع، الذي أضر ضرراً بليغاً بالتكامل في القارة الأمريكية، أخيراً إلى نهايته.

إن الشعور قوي بين أفراد الشعب البوليفي، سواءً الأطفال منهم أو الكبار، بضرورة استرداد ممرنا إلى البحر. لقد ولدت بوليفيا ولديها بحر، وليس من الممكن السماح للأوليغاركيات والشركات العابرة للحدود الوطنية، من أجل نهب مواردنا الطبيعية، بأن تنتزع منا أرضنا. نحن بحاجة إلى دعم جميع مَن يمسكون بدفة القيادة بالأمم المتحدة لكي نضع حداً لظلم تاريخي ارتكبته القوى الدولية.

استمعت بالأمس إلى شتى البيانات عن المسائل ذات الصلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام، وأرى أن البيانات التي نلقيها هنا بوصفنا رؤساء دول تظهر أننا متفقون نظرياً. جميعنا هنا من كبار المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يريدون السلام ويدافعون عن الديمقراطية. لكننا منقسمون. الأمم المتحدة ليست موحدة، ولذلك أثر كبير. لقد استمعت بعناية شديدة إلى البيان الذي أدلى به الأمين العام بان كي – مون، ودعانا فيه إلى تغيير العالم. نحن نتفق اتفاقاً شديدا على ضرورة أن نغير العالم. لكن كيف يتسنى لنا أن تغير العالم إن لم نغير الأمم المتحدة؟ كيف يمكن للأمم المتحدة أن تكون المسؤولة عن نزعة التدخل في العديد من القارات؟

لقد استمعت إلى خطابين اثنين أو ثلاثة من قِبل بضعة بلدان. وأنا مسرور جداً. يبدو أن هناك تمردا من جانب الدول على القوى والسلطة والرأسمالية. أنا مسرور جداً، لأنني عندما جئت إلى هنا للمرة الأولى في عام ٢٠٠٦، كانت بلدان «التحالف البوليفاري لبلدان قارتنا الأمريكية» هي الوحيدة التي كانت تقول، بوضوح إيديولوجي وسياسي وبرنامجي شديد، إن كل شيء يعود للشعب. أعرف بلداناً في قارات أخرى – وهي بلدان خجولة ومتهيبة جداً – أشعر بأنها قد تخلصت اليوم من خوفها من الدول الكبرى. أود أن أقول

لهم ولممثليهم ولرؤسائهم إنه لا ينبغي لنا أن نخاف. يجب ألا نخشى من الإمبراطوريات أو الرأسمالية. الرأسمالية والإمبريالية ليستا الحل للحياة ولا للإنسانية.

نحن نعيش في وقت أزمة من أزمات الرأسمالية، أزمة في الغذاء. أذكر عندما كنت لا أزال رئيساً لأحد اتحادات نقابات العمال، أننا قمنا بحملات لإلغاء الديون الخارجية للبلدان النامية – التي كانت تُسمى في ذلك الوقت البلدان المتخلفة، بدلا من البلدان النامية. الآن أصبحت أدرك أن ديوننا كدول فقيرة يمكن سدادها، لكن من المستحيل سداد ديون الرأسمالية. هذا ما يكشفه لنا العالم الذي نعيش فيه اليوم.

نتكلم هنا عن الديمقراطية. يتعين علينا أن ندافع عن الديمقراطية ومن أجل القيام بذلك علينا أن نتدخل في بعض البلدان. لكن لو كنا نريد حقا أن نكون ديمقراطيين، لكنا احترمنا جميع قرارات الأمم المتحدة. لنسوق مثالاً واحداً فقط، هل تحترم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قرارات الأمم المتحدة بشأن الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا؟ لم تحترمها أبداً. يرجع ذلك إلى استكبار الحكام، وليس إلى الشعب الأمريكي. لن يحترم الحكام أبداً تلك القرارات، لكنهم يتحدثون عن الديمقراطية والدفاع عن الديمقراطية.

في ذلك الصدد، لا بد لي أن أعرب عن دعمنا الكامل للشعب الكوبي. قائد الشعب الكوبي، الرئيس السابق فيدل كاسترو، وهو أكثر شخص عرفته في العالم اهتماماً بالآخرين – وأنا أقدر ذلك الشعب الثوري – منخرط، على الرغم من الحظر، في معركة مستمرة إلى جانب شعبه. ليس من المعقول في القرن الحادي والعشرين أن يستمر الحصار الاقتصادي المفروض على الشعب الكوبي، وهو حظر القصد منه الإبادة الجماعية، وينتهك حقوق شعب بأكمله، لكنه باء بالفشل. وقد أدان الحصارَ الجنسُ البشري كله تقريبا والمجتمع الدولي، بما في ذلك حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب طابعه المتجاوز لنطاق ولاية الدولة، وفرضه بطريقة تنتهك القانون الإنساني والدولي. تدين بوليفيا أيضا إدراج كوبا ظلماً في لائحة تقوم الولايات المتحدة من جانب واحد بتحديدها في تقريرها المعنون ”الدول الراعية للإرهاب“، وما الغرض منها إلا تبرير الحصار ومواصلة فرض عقوبات جديدة على النظام والشعب الكوبي. بأي سلطة تدرج حكومة الولايات المتحدة بلداً من البلدان في لائحة البلدان الإرهابية؟ ألا تدرك جميع شعوب العالم أن البلد الأول الذي يمارس إرهاب الدولة هو حكومة الولايات المتحدة؟ كانت هناك تدخلات كثيرة، وسقط الكثير من القتلى والجرحى، الكثير من القتل بحجة الدفاع عن الديمقراطية.

قبل لحظات، تكلم أحد الزملاء الرؤساء عن التدخل في ليبيا لاستعادة الديمقراطية، وتلك كذبة. لقد تدخلوا في ليبيا ليس من أجل شعبها، بل من أجل الحصول على النفط لمصلحة الدول الكبرى. علينا أن نتحلى بالصدق والاستقامة مع الجنس البشري. ففي البلدان التي يبقى رؤساؤها في السلطة بدون أن يمارسوا الديمقراطية لكنهم يؤيدون الرأسمالية والإمبريالية، لا يحدث التدخل لأنهم حلفاء لحكومة الولايات المتحدة؛ لإنهم حلفاء للإمبراطورية؛ لإنهم حلفاء للرأسمالية. لكن في البلدان التي تكون فيها الموارد الطبيعية، مثل النفط، بأيدي الشعوب، فإنهم يتدخلون تحت أي ذريعة – الإرهاب أو الدكتاتورية أو الاتجار بالمخدرات – كل ذلك للحصول على الموارد الطبيعية أو لنهبها.

علاوة على ذلك، أود أيضا أن أوجه نداء من أجل الإفراج الفوري عن خمسة سجناء سياسيين كوبيين مناهضين للإرهاب في الولايات المتحدة. إن إطلاق سراحهم سوف يكون دليلا على الإرادة السياسية للدفاع عن حقوق الإنسان. يستطيع رئيس الولايات المتحدة أن يفرج عنهم، فصلاحية

القيام بذلك بيده. أتمنى أن تتحقق العدالة لإخواننا الكوبيين الخمسة، المسجونين ظلما.

في الحقيقة، أنا لا أفهم عندما أرى أن الرؤساء الذين يتكلمون عن الدفاع عن حقوق الإنسان هم الذين لا يحترمون حقوق الإنسان أبداً، سواء داخل بلدانهم أو خارجها. أنا لا أفهم كيف يمكن للمرء أن يتحدث عن السلام في حين أن هناك حالات عدم مساواة اقتصادية في العالم. طالما ظلت هناك سياسة اقتصادية تركز رأس المال بأيدي فئة قليلة وتتسبب في إفقار الكثيرين، فلن تكون هناك عدالة أبداً، ولن يكون هناك سلام أبداً ولا احترام لحقوق الإنسان. والواقع أن النماذج الاقتصادية التي تركز رأس المال في أيدي فئة قليلة تشيع الظلم وتخلق الانتفاضات.

أرى أن الآن هو أفضل وقت – وأشير إلى مختلف الاجتماعات في الأمم المتحدة – لكي نفهم حالة جميع شعوب العالم فهماً أفضل. كنا قد طلبنا إعادة النظر في بعض المعاهدات الدولية المهمة المتعلقة بأحد المنتجات البالغة الأهمية بالنسبة للشعوب الأصلية في منطقة الأنديز، ألا وهو ورقة الكوكا. على الرغم من أن لورقة الكوكا خصائص طبية وطقوسية، فقد بات يعاقب عليها بموجب الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١. لذلك، فإن بوليفيا، التي ترغب في أن تظل وفية لالتزامها بمكافحة الاتجار بالمخدرات، قد طلبت الانضمام إلى الاتفاقية الوحيدة بتحفظ من شأنه أن يحفظ الحق في استخدام ورقة الكوكا لأغراض ثقافية، لا سيما الأغراض الطبية منها، داخل أراضينا.

في بعض الولايات في الولايات المتحدة، يجيز القانون بيع الكوكايين، لكن الولايات المتحدة لا تسمح لنا بأن تستهلك أوراق الكوكا، مع أنها ليست بكوكايين. أرحب بتأييد العديد من دول القارة والعالم – دول عدم الانحياز – للاقتراح الذي يعترف، بعد آلاف السنين، بأن استهلاك أوراق الكوكا قانوني. أطلب بكل احترام أن تقوم الجمعية، بالنيابة عن الأمم المتحدة، بتعديل قانون تاريخي له آثاره الضارة.

للأسف، نظرا لوجود سوق غير شرعية لورقة الكوكا، وهي سوق الكوكايين أو المخدرات، فإن جزءاً من المحصول يحول إلى السوق غير المشروعة، لكننا نحارب ذلك. نحن في بوليفيا نقول إنه لن تكون هناك زراعة حرة للكوكا، لكن لا يمكن أن نقضي تماماً على أوراق الكوكا.

وأثني على الأمم المتحدة لإصدارها تقريراً قبل بضعة أسابيع يؤكد أن بوليفيا قد تمكنت، للمرة الأولى، من خفض زراعة الكوكا بنسبة تزيد على ١٢ في المائة. ذلك الخفض من إنجازات الحكومة أحرزته بدون أن يسقط من حراء إحرازه أي قتلى أو جرحى كما كان يحدث في السابق. الآن، بفضل احترامنا لحقوق الإنسان ومناشدتنا ضمير إخوتي وأخواتي منتجي الكوكا، تمكنا من تحقيق خفض واضح.

لقد زادت زراعة الكوكا في بعض البلدان، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد بسحب شهادة الأهلية منها. لكن الولايات المتحدة سحبت أيضا شهادة الأهلية من بلد مثل بوليفيا، على الرغم من أنها قد خفضت من زراعة الكوكا بنسبة ١٢ في المائة. فهل يتعين علينا إذن أن نزرع المزيد من الكوكا لكي تمنحنا حكومة الولايات المتحدة شهادة الأهلية؟ لا يستطيع المرء أن يفهم ذلك. بطبيعة الحال، لقد حرمنا من شهادة الأهلية لأننا شعبٌ وحكومة مناهضان للرأسمالية ومعاديان للإمبريالية. سحب الأهلية ذلك يعبر عن موقف سياسي، فهو لا يأخذ في الاعتبار الجهود التي بذلها الشعب البوليفي من خلال حكومته.

ولسنا مهتمين بما إذا كنا معتمدين أم لا. فهذا أقل ما في الأمر. وما يهمنا هو بيانات الأمم المتحدة. وبأمانة، تعمل الأمم المتحدة بشكل متسم بالشفافية على الاعتراف بما تقوم به حكومتنا من أعمال للحد من زراعة الكوكا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتكلم عن الأهداف الإنمائية للألفية. فقد كانت بوليفيا قبل ذلك بلدا مهجورا لا يُعرف عنه الكثير، ويعيش على المعونة الأجنبية. وكنا نرحب بالمعونة الأجنبية. وأود أن أعرض فقط ما حققناه منذ أمسكنا بزمام الأمور في بوليفيا، في سياق الأهداف الإنمائية للألفية.

كان المفترض أن تخفض بوليفيا مستوى الفقر المدقع إلى نسبة ٢٤,١ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وأود أن أبلغكم بأننا، بحلول عام ٢٠١١، قد خفضنا مستوى الفقر المدقع إلى ٢٠ في المائة. فلدينا خطة. وعندما تحتفل بوليفيا بعيدها المائتين، سنكون قد استأصلنا الفقر المدقع استئصالا. وتؤكد الأرقام المستمدة من المنظمات الدولية أن نسبة ١٠ في المائة من السكان، في العام الماضي، انتقلوا من الفقر المدقع إلى الطبقة المتوسطة. وهذا معناه ١ مليون شخص بوليفي.

الرقم الثاني الجدير بالتنويه هو أنه، وفقا للغايات المتفرعة من الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي أن يتمتع ٧٨,٥ في المائة من السكان بإمكانيات الحصول على مياه الشرب بحلول عام ٢٠١٥. وأود أن أقول إننا، نتيجة لبرنامجنا، وصلنا هذا العام إلى نسبة ٧٨,٥ في المائة من البلد، وخاصة إلى المجتمعات القروية من السكان الأصليين. ولدينا برنامج يطلق عليه ”مائي“ لتشجيع الاستثمار بقدر أكبر في المياه. وما فعلته أنا شخصيا هو أني جمعت بين كافة المشاريع المتعلقة بمياه الشرب المأمونة أو المياه لأغراض الري من جميع البلديات في البلد. وللسنة الثانية على التوالي، استثمرنا ٣٠٠ ٠٠٠ دولار لكل بلدية، وكان ذلك مفيدا إلى حد كبير، بالإضافة إلى البرامج الأخرى التي تضطلع بها وزارة البيئة والمياه، ولا سيما في المدن والمناطق الريفية. وتلك البرامج الخاصة بمياه الشرب تعني أننا قد حققنا هدفنا في عام ٢٠١٢ وليس في ٢٠١٥. ونرجو أن نكون قد حققنا ما نسبته ٩٠ أو ١٠٠ في المائة من التغطية بمياه الشرب بحلول عام ٢٠١٥. وهذا برنامجنا.

ويتعلق أحد الأهداف الأخرى بالتغطية من حيث المواليد في المستشفيات. وتتمثل الغاية من الهدف الإنمائي للألفية لعام ٢٠١٥ في نسبة ٧٠ في المائة. وأنا هنا لأقرر أننا قد حققنا نسبة تغطية قدرها ٧٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٩، وذلك دون إشارة إلى برامج أخرى من قبيل البرنامج الذي يقدم الدعم للنساء الحوامل والأطفال دون سن الثانية. فنحن نحرز تقدما طيبا، ولو بخطى بطيئة.

فلماذا حدث هذا التغير السريع؟ لقد أتاحت لنا البرامج الاجتماعية والتغييرات الهيكلية أن نغير بوليفيا. ومن أمثلة ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية. إن في بوليفيا ٣٣٩ بلدية. وفي عام ٢٠٠٦ لم تكن التغطية الهاتفية أو التغطية بالهواتف المحمولة موجودة في المناطق الريفية إلا في ٩٠ في المائة من البلديات. وبعد غد، سوف أفتتح الاتصال بالهواتف المحمولة في آخر بلدية، وأبعدها عن المدن، في منطقة الأمازون البوليفية. والآن توجد لدى إخوتي وأخواتي المقيمين في المناطق الريفية هواتف أو هواتف محمولة في البلديات البالغ عددها ٣٣٩ بلدية جميعا. وقد تمت خصخصة ”إنتيل“، وهي الخدمة الهاتفية لدينا. استعدناها، أممناها، وبدأنا نستثمر لكي نوفر خدمة أفضل.

وقد أحرزنا التقدم للسبب التالي. بوصفي رئيسا، تلقيت تفويضا من الشعب البوليفي لاسترداد مواردنا الطبيعية أو تأميمها. وأكبر شركة في بوليفيا هي Yacimientos Petrolíferos Fiscales Bolivianos (واي بي إف بي). وطوال ٢٠ عاما، عملت الحكومات الليبرالية الجديدة على خصخصة مواردنا الطبيعية. فباعت مواردنا الطبيعية، ولا سيما النفط، للشركات عبر الوطنية. ولم تكن بوليفيا تتلقى سوى ١٨ في المائة من الأرباح كافة، في حين كانت ٨٢ في المائة تذهب للشركات عبر الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، ماذا كانت العقود التي وقعتها الحكومات الليبرالية الجديدة تقول؟ من كان

المالك؟ لقد حصلت شركات النفط عبر الوطنية على حق الملكية عند فتحة البئر. وكانت الحكومات تخبرنا بأن النفط والغاز يظلان ملكا لنا ما داما تحت الأرض. ولكن بمجرد وصولهما الى فتحة البئر، فهما للشركات عبر الوطنية. قاتلنا، واحتشدنا، وقمنا بإذكاء الوعي بين صفوف الشعب البوليفي فيما يتعلق بأهمية استعادة تلك الموارد الطبيعية أو تأميمها. وفي ١ أيار/مايو ٢٠٠٦، قمنا بتأميم هذه الصناعة دون أن تخالجنا أي شكوك في هذا الصدد.

أحدث هذا العمل تغييرا في الاقتصاد الوطني. ففي عام ٢٠٠٦، بلغت احتياطياتنا الدولية ١,٧ بليون دولار. أما الآن فتبلغ احتياطياتنا الدولية أكثر من ١٣ بليون دولار. في عام ٢٠٠٥، بلغت إيرادات واي بي إف بي ٣٠٠ مليون دولار . أما هذا العام، فهي تبلغ ٣,٥ بلايين دولار. وفي عام ٢٠٠٥، كان إجمالي الاستثمارات العامة يصل إلى ٦٠٠ مليون دولار. ومن مبلغ الـ ٦٠٠ مليون دولار هذا، كانت نسبة ٧٠ في المائة تأتي من المساعدات والقروض و ٣٠ في المائة فقط من الخزانة الوطنية. أما هذا العام فسوف تبلغ استثمارات الدولة ما يقرب من ٦ بلايين دولار، تضاف إليها ٦ بلايين دولار على هيئة استثمارات للقطاع الخاص. كيف حدث هذا التغيير خلال هذه الفترة القصيرة من الزمن؟

إن بوليفيا، بطبيعة الحال، بلد صغير. ولكننا قد نجحنا في تغيير اقتصادنا الوطني. ولهذا السبب أقول للبلدان التي لا تزال مواردها الطبيعية، بما فيها النفط والغاز، في أيدي القطاع الخاص إن توصيتي لها هي تأميم واسترداد مواردها الطبيعية. فلا يمكن أن تكون الموارد الطبيعية ملكا للشركات عبر الوطنية، بل هي ملك لشعوب العالم، وتخضع لإدارة الدولة.

وأود أيضا أن أقول إن هناك بعض التغيرات الاجتماعية. لقد قمنا، من خلال جمعية تأسيسية، بضمان الخدمات الأساسية باعتبارها حقا من حقوق الإنسان. وبناء على ذلك، فإنها لا يمكن أن تكون في أيدي القطاع الخاص. بل هي من مهام الدولة. فالمياه والكهرباء والاتصالات – قد أممناها وحولناها إلى حقوق للإنسان. ومن المهم للغاية أن تكون تلك الخدمات الأساسية من حقوق الإنسان. وفي حين ما زلنا نعاني بعض المشاكل في بوليفيا فيما يتعلق بالكهرباء، فسوف نستمر في العمل من أجل ضمان أن تصبح تلك الخدمة الأساسية حقا من حقوق الإنسان كذلك.

إني هنا لأطلع الحكومات والرؤساء ورؤساء الوزراء والسفراء على تجربتنا الوجيزة. وحيثما توجد إرادة التغيير، سيحدث التغيير. والأمر يتوقف إلى حد كبير على الاستعداد والاستمرار في بذل الجهود لتثقيف شعبنا والعمل في شفافية.

وبطبيعة الحال، لا يزال لدينا مطالب كثيرة لتلبيتها – وهي أيضاً مطالب مبالَغ فيها جداً، في بعض الأحيان، من جانب قطاع اجتماعي أو من منطقة بالتحديد – ولكن بغض النظر عن مصالحنا أو مطالبنا، فإن وطننا وجنسنا البشري ككل يأتيان في المقام الأول.

وبالنظر الى مواجهة مشاكلنا في بوليفيا، ومواجهة العالم لمسائل المناخ، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأوجه دعوة تتناول عقد اجتماع دولي في ٢١ كانون الأول/ديسمبر لتحية عهد جديد، دعوة تتناول الاحتفال بنهاية دورة اللا زمن وبداية دورة جديدة للتوازن والانسجام في الأرض الأم. وسوف يُستغرَق وقت طويل جداً هنا لمعرفة إخواننا السكان الأصليين في المكسيك، وغواتيمالا، وبوليفيا، والإكوادور، ولكننا نقوم بتوجيه هذه الدعوة أساسا لإجراء مناقشة عملية – وفعلية – بشأن المواضيع التالية.

أولاً، الأزمة العالمية للرأسمالية؛ ثانياً، أزمة الحضارة – الحكومة العالمية، الرأسمالية، الاشتراكية، المجتمعات المحلية وثقافة الحياة؛ ثالثاً، أزمة المناخ – علاقة الإنسان بالطبيعة؛ رابعاً، طاقة المجتمعات المحلية والتغيير؛ خامساً، الوعي

بالأرض الأم؛ سادساً، استعادة ممارسات الأسلاف، والجمارك، والتقويم الكوني الطبيعي؛ سابعاً، العيش بالطريقة الصحيحة كحل للأزمة العالمية – ونؤكد مرة أخرى أنه لا يمكننا أن نعيش عيشة أفضل بنهب الموارد الطبيعية، وهذا نقاش عميق ينبغي أن نجريه مع العالم بأسره؛ ثامناً، السيادة الغذائية والأمن من خلال السيادة الغذائية؛ تاسعاً، التكامل – عن طريق الاخوّة، والمجتمعات المحلية، والاقتصاد، والعمل التكاملي، والحق في الاتصال، وتعلّم المجتمعات المحلية مدى الحياة؛ والانسان الجديد والهوية المتكاملة؛ العمل التكاملي؛ معرفة الذات، الصحوة، وبطبيعة الحال، الصحة المهمة جداً.

وأود أن أقول إنه وفقاً لتقويم المايا، يصادف تاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر نهاية اللا زمن وبداية الزمن. إنها نهاية الماشا – الظلمة — وبداية الباشا – النزعة الجماعية؛ إنها نهاية الأنانية وبداية الاخوّة؛ إنها نهاية النزعة الفردية وبداية روح الجماعة. وكما يعلم العلماء جيدا، ٢١ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام يصادف نهاية عصر الأنثروبوسنترزم وبداية البيوسنترزم. إنها نهاية الكراهية وبداية المحبة، ونهاية الأكاذيب وبداية الحقيقة، ونهاية الحزن وبداية الفرح، إنها نهاية الانقسام وبداية الوحدة. وهذا الموضوع يتعين تطويره، لهذا ندعو جميع الحاضرين هنا، أولئك الذين يراهنون على الجنس البشري، الى تبادل الخبرات في ما بينهم لخير البشرية.

وكما هو الحال دائماً، أود أن أشكر الرئيس على هذه المناقشات في الأمم المتحدة. إننا نفكر دوماً بشأن الأجيال الجديدة، وبشأن الخير للبشرية، على الرغم من أن المصالح القطاعية تتدخل في بعض الأحيان – ولكننا كممثلين نأتي الى هنا من وقت الى آخر، لدينا التزام بالتفكير في كيفية تحمل مسؤولياتنا، وهذا يعني، كما قال أحدهم للتو، وضع حد للقوى الموجودة. هذا ليس وقت مواصلة الثناء على تلك القوى؛ إننا نعيش في وقت حيث يجب أن تتحرر الشعوب، وحيث يجب أن نسعى باستمرار لتحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية لجميع البشر، وهو الوقت لتحقيق الكرامة لكل مواطن.

أود أن أشيد بتلك البيانات التي شككت في نزعة التدخل والقواعد العسكرية والقوات. لن يتحقق السلام الاجتماعي إلاّ عندما نغيّر هذه السياسات السياسية والاقتصادية، ونضع حدا للقواعد العسكرية ونزعة التدخل. واعرب عن احترامي لأولئك الذين يقاومون التدخل العسكري من جانب القوى الكبرى، وهذا ليس حلاً. إنه شيء تعلمناه، لذلك نأمل أن تعمل هذه المناقشات على مساعدتنا في التفكير في الحياة والإنسانية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إيفو موراليس أيما، الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيدة إيساتو نجيي — سايدي، نائبة الرئيس ووزيرة شؤون المرأة في جمهورية غامبيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائبة الرئيس ووزيرة شؤون المرأة في جمهورية غامبيا.

اصطحبت السيدة إيساتو نجيي – سايدي، نائبة الرئيس ووزيرة شؤون المرأة في جمهورية غامبيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني سرورا كبيرا أن ارحب بفخامة السيدة إيساتو نجيى – سايدي، نائبة

الرئيس ووزيرة شؤون المرأة في جمهورية غامبيا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيدة نجيي – سايدي (غامبيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتلو شخصياً بيان فخامة السيد الحاجي يحيى أ.ج.ج. جامه، رئيس جمهورية غامبيا، الذي كان يحب أن يكون هنا اليوم ولكنه لم يتمكن من ذلك، نظراً للظروف التي تعذّر تجنبها. ومع ذلك، يبعث الى جميع الحاضرين هنا بأطيب تمنياته. أقرأ الآن بيانه.

”أولاً وقبل كل شيء، أشكر الله، عز وجل، على جعل تجمع سنوي آخر لقادة العالم ممكناً. أود أولاً أن أهنئ الرئيس على انتخابه وأن أتمنى له النجاح في ولايته أثناء ادارة شؤون الجمعية. واسمحوا لي أيضا أن أشيد بالأمين العام، السيد بان كي – مون، لقيادته الدؤوبة ومساهمته الاصيلة في خلق عالم أفضل للجميع.

”لا شك أن عالمنا يستمر في الشعور بالمعاناة بسبب التحديات العديدة التي لا يمكن حلها إلاّ من خلال ردنا الجماعي. فالدبلوماسية والمؤسسات المتعددة الأطراف توفر بالتأكيد أفضل أمل حتى الآن لمعالجة أحاجينا الانمائية، والصراعات التي طال أمدها، والكوارث التي هي من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية.

”إن السلام والأمن سوف يظلان دائماً حجر الزاوية للمنظمة، ولهذا السبب يهتم وفدي بهذه المسألة، ويرحب باختيار الرئيس لموضوع ‹التوصل الى تسوية أو حل المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية›.

”وبينما نتكلم، تحتدم العديد من النزاعات في جميع أنحاء العالم بطرق تشكل تحديا لمصداقية المنظمة ونفوذها. إن حالة الشلل التي تعتري آلياتنا للأمن المشترك، على سبيل المثال، أمر مذهل. فالمصالح السياسية الجغرافية داست حسن النية والشواغل الإنسانية التي يجب أن تجعلنا جميعانتصدي لهذا الجحيم المستعر – سواء كان في الشرق الأوسط أو آسيا أو أفريقيا أو أي مكان آخر. وسيظل الجماعي عرضة للانتهاك من خلال الاعتبارات السياسية الجغرافية، ما لم نجد الشجاعة لإصلاح مجلس الأمن. إن النزاعات الجارية، على سبيل المثال في مالي وغينيا – بيساو وسوريا، كلها أمثلة حديثة على ذلك. ينبغي ألا يصبح مجلس الأمن حجر عثرة في طريق تسوية المنازعات بالوسائل السلمية أو غيرها. بل ينبغي أن يكون مؤسسة أكثر فائدة.

”يدرك وفد بلدي تماما الحاجة إلى التسوية السلمية لبعض النزاعات في أفريقيا، ولكننا ندرك أيضا وبنفس القدر الحاجة إلى اتخاذ إجراءات قوية في التعامل مع المفسدين وتجار الموت والبؤس في القارة. تعكف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على إيجاد حلول لتلك النزاعات ولكنها تحتاج، بطبيعة الحال، إلى الدعم من المجتمع الدولي.

”وننظر إلى دور مجلس الأمن باعتباره شريكا يقو بإيجاد الظروف المواتية لاتخاذ الإجراءات الحاسمة، ولكن الوقت يمضي بسرعة. وعناصر الخراب شجعها تقاعسنا عن العمل. يجب على الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا العمل بحزم لمعالجة النزاعات في مالي وغينيا – بيساو دون تأخير. وستكون مشاركة الاتحاد الأفريقي حاسمة بلا شك. يجب وقف الإرهابيين وتجار المخدرات والشبكات الإجرامية المنظمة بأي ثمن قبل فوات الأوان.

”وقد جرى التشكيك في أهمية المنظمة في بعض الأحيان، ولكن يبقى عنصر واحد دون منازع، وهو طابعها باعتبارها أفضل منتدى لمواجهة التحديات

العالمية. وبينما نجتمع لمناقشة مسائل تغير المناخ والأزمات الاقتصادية والاضطرابات المالية، وانعدام الأمن الغذائي، والنزاعات، ومكافحة المرض والفقر، أو المصالح الخاصة لأفريقيا، فإن قدرة الأمم المتحدة على تنظيم الاجتماعات تمنحها شرعية لا مثيل لها في أي مكان آخر.

”وباعتبارنا بلدانا نامية، فإننا بالتالي نؤمن بالعمل الذي تضطلع به منظمتنا، ولهذا سندعم جهود رئيس الجمعية العامة لتنشيطها – باعتبارها صوت من لا صوت لهم.

”نستخدم أيضا هذا المنتدى لدعوة المؤسسات المالية الدولية للانفتاح وتبني الإصلاحات التي طال انتظارها. ينبغي أن تكون تلك الإصلاحات شفافة وشاملة وتسلط الضوء على أصغر أعضائها، مثل البلدان ذات الدخل المنخفض أو أقل البلدان نموا. وندعوها إلى تبني برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا.

”ويجب ألا يصبح برنامج عمل إسطنبول سلسلة من الوعود المنقوضة والالتزامات التي لم يتم الوفاء بها وأوجه الضعف من حيث تعبئة الموارد، كما حدث مع برامج العمل السالفة. وباعتبارنا أقل البلدان نموا، نحن مستعدون أن نحاسب أنفسنا عن تنفيذ الالتزامات التي قطعناها في اسطنبول. ونحن مستعدون أيضا لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في البرنامج. ولدينا أمل جماعي وتوقع وإيمان بأن شركاءنا وبقية المجتمع الدولي سيفون بالتزاماتهم وينفذون أيضا حصتهم من الصفقة. فلنعمل معا لرفع نصف البلدان من قائمة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك تمشيا مع الهدف الذي حددناه لأنفسنا. وهو أمر يمكن تحقيقه إذا نجحنا في إقامة شراكات عالمية مناسبة لتعبئة الموارد.

”يبين سجل إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية أنه على الرغم من إحراز بعض الإنجازات فيما يتعلق ببعض الأهداف، لا يزال يتعين علينا تحقيق الكثير. حقق بلدي بعض العناصر الرئيسية للأهداف الإنمائية للألفية ويسير على الطريق الصحيح لتلبيتها قاطبة. وبما ان عام ٢٠١٥ قاب قوسين أو أدنى، نحن بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لتعبئة الموارد اللازمة المتبقية لمواصلة تحسين الصلات الحاسمة اللازمة للنجاح في درب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

”وتعتبر زيادة الموارد المخصصة من الأمور الحاسمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تعزيز الشراكات العالمية التي أقيمت من أجل تحقيق تلك الأهداف. يجب علينا تعبئة الموارد المتواضعة اللازمة حتى لا يمسي عام ٢٠١٥ معلما آخر فشلنا خلاله بالوفاء بالتزاماتنا.

”حدد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) الآليات التي ينبغي التفاوض من خلالها بشأن أهداف التنمية المستدامة والاتفاق عليها. ولدينا أمل أن تكون المشاورات بشأن آليات ما بعد ريو شاملة وشفافة وتمثيلية. وعلاوة على إدارة الموارد غير المتجددة للأرض، يجب علينا أن نسعى لتحقيق جميع لأهداف الطموحة والواقعية والغايات المتعلقة باستدامة الغذاء والماء والطاقة. يجب أن نأخذ أيضا في الاعتبار الأوضاع الخاصة لأقل البلدان نموا وغيرها من الفئات الضعيفة في البلدان.

”ويعتقد وفد بلدي اعتقادا راسخا أنه في خضم نشوة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب ألا نتنازل بأي شكل من الأشكال عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. يجب علينا أن نحمل أنفسنا مسؤولية تحقيق

الأهداف بحلول عام ٢٠١٥، وألا نحاول تأجيل ترتيب الأهداف لدى اقتراب الموعد النهائي. يجب أيضا أن نضع أساسا صلبا لجدول الأعمال الإنمائي لما بعد ٢٠١٥.

”وحتى تواصل البلدان النامية الاستفادة من النمو الملموس الذي تشهده، ولعدم إضعاف قدراتها من أجل توفير التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى لشعوبها، يظل إلغاء الديون أو الإعفاء منها عنصرا أساسيا. لا تزال تمثل خدمة الديون خطرا كبيرا على قدرتنا لتحقيق النمو المستدام. ونعتقد أنه ينبغي أن ينظر شركاؤنا ومؤسسات بريتون وودز في تمديد آخر للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

”وبينما نسعى جاهدين في منطقة الساحل للتصدي للجفاف وفقد المحاصيل في العام الماضي، اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام على جهوده المحمودة، كما سمعنا اليوم، من خلال مبادرته لمنطقة الساحل وخططه لمساعدة المنطقة، بما في ذلك مالي. ونشكره على هذه المبادرة، التي نتطلع إلى تنفيذها. ونشكر أيضا جميع شركائنا الإنمائيين على الدعم الذي قدموهإلى حكومة بلدي وإلى بلدان الساحل على حد سواء. ونشعر بالامتنان لتضامنهم ودعمهم الإنساني. ونظرا للطابع الدائم لانعدام الأمن الغذائي في منطقتنا، فمن وجهة نظري المتواضعة أعتبر أن المجتمع الدولي يحتاج إلى بذل المزيد من الجهد لتقديم المزيد من الدعم للقطاع الزراعي في اقتصاداتنا.

”وينبغي تعزيز دور صغار المزارعين، ويجب علينا، من خلال الشراكات العالمية، تسريع وتيرة تنفيذ العديد من المبادرات الزراعية التي أعلن عنها لدعم الزراعة في أفريقيا. فالنظم الزراعية في أفريقيا بحاجة إلى أن تصبح أكثر مرونة من حيث المدخلات، والخبرة التكنولوجية، والبحث العلمي وإنشاء المؤسسات التدريبية ذات الصلة. يحتاج المزارع الأفريقي إلى الاستفادة من التقنيات الحديثة في المجال الزراعي والتكنولوجيا. وفي هذا السياق، أود أن أشكر حكومة وشعب أستراليا على سخائهما نحو تعزيز الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا.

”وبإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، اتخذت الأمم المتحدة خطوة كبيرة إلى الأمام في مجال تعميم البعد الجنساني في عملها. وباعتباري من المؤيدين المتحمسين لحقوق المرأة ومشاركتها في جميع قطاعات المجتمع، لا بد أن أشيد بهيئة الأمم المتحدة للمرأة لطريقة تطورها. ونتطلع إلى إقامة مكاتبها الإقليمية.

”وسنعمل مع جميع الأطراف المعنية للنهوض بتعزيز حقوق المرأة والفتاة، حالما نتولّى منصبنا بصفتنا عضواً في المجلس التنفيذي. فالنهوض برفاه المرأة، الذي يبدأ بالفتيات بصفتهنَّ نساء المستقبل، سيكون دائماً أولويةً لحكومة بلادي.

”إنَّ أفريقيا تشهد حقاً ثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تشكِّل قطاعاً أساسياً لنا. ورأينا المنطقي هو أنَّ باستكمال شبكة الكابل البحري لساحل أفريقيا إلى أوروبا، سيكون هناك مزيد من التطوُّر في هذا القطاع البالغ الأهمية. إذ ينبغي أن يُسهم إسهاماً أكبر في زيادة نقل التكنولوجيا الدقيقة من أجل النهوض الاقتصادي لشعوبنا.

”ونرى في هذا المشروع فرصة سانحة للتعاون في ما بين بلدان الجنوب وبينها وبين بلدان الشمال، بأساليب ستُحدِث ثورة في التعليم والزراعة وتقديم الرعاية الصحية من جملة مجالات أخرى. لذا، ندعو

شركاءنا إلى دعم تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بهدف تعزيز قدرتنا الإنتاجية، بينما نوجِد في غضون ذلك عمالة للشباب أيضاً، لأنَّ بطالتهم أحد أخطر التهديدات للبشرية ولتقدُّمنا الاجتماعي والاقتصادي. لذا، يتعيَّن علينا بناء شراكات عَبْر العالم لمعالجة تلك الظاهرة الخطيرة، التي تُشكِّل كارثة توشك أن تقع.

”واسمحوا لي أن أتناول بعض النزاعات الأخيرة التي تُهدِّد السلام والاستقرار في أفريقيا والعالم بأسره. فعلى سبيل المثال، يجري إلهاء شبابنا بالنزاعات وحياة الجريمة، مع هَدْر مواهبهم الإنتاجية. وفقدان الأمن يُبدد مكاسبنا المتواضعة، وحتّى تماسكنا المجتمعي يُهدَّدُ تهديداً خطيراً. وما لم نتصرَّف سريعاً الآن، فإننا نخاطر بإيجاد المزيد من الاضطرابات التي ستسحق قدرتنا على احتوائها. ولهذا، سيدفع المجتمع الدولي ثمناً باهظاً جداً إذا لم يستفِق من سباته ويسوِّي الحالات التي أبرزتها آنفاً في مالي وغينيا – بيساو.

”وفي غرب أفريقيا، تقترن تحدِّياتنا الأمنية الجارية بتلك الحالات. وينبغي ألاّ تُترَك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتتحمَّل وحدها أعباء تلك النزاعات. وتسرُّني حقيقة أنّ مسائل مالي ومنطقتي الساحل والمغرب بأكملهما قد نوقشت هذا الصباح. والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مستعدّان، وآمل أن يكون المجتمع الدولي، ولا سيّما مجلس الأمن، مستعداً أيضاً.

”فالاتحاد الأفريقي جاهز للعمل على إنقاذ الأوضاع في مالي وغينيا – بيساو. وعلى مجلس الأمن، كما أسلفت، أن يتصرَّف بشعور أكبر بالطابع الملح للمسألة. إذ لا يمكننا أن ندَع الإرهابيين وتُجّار المخدّرات وعصابات الجريمة المنظمة يُنشؤون ملاذاً لهم بمحاذاتنا.

”وانسجاماً مع سياستنا الخارجية، تقف غامبيا متأهّبة كعادتها للمساهمة بفعالية في تسوية تلك النزاعات. ونأمل لمستوى العزيمة الذي أُظهِر في حلّ النزاعات في ليبريا وسيراليون منذ بضع سنوات، أن يُظهَر الآن ما يساويه في مالي وغينيا – بيساو.

”وتبقى الحالة في دار فور تشغل اهتمام وفد بلدي أيضاً. ونحن نطالب بالمزيد من الحوار في إيجاد حلٍّ دائم لهذا النزاع الكبير. إذ يُساورنا قلق مُساوٍ بشأن النزاع المتواصل بين السودان وجنوب السودان. فالحوار أساسي، وهو الوسيلة الوحيدة للتقدُّم نحو حلّ ذلك النزاع. وعلى الأطراف أن تنفِّذ توصيات فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ وتوصيات خريطة الطريق.

”وبينما تشرع تلك الأطراف بتسوية المسائل المتبقية، نحثّ أشقّاءنا وشقيقاتنا على إظهار الشهامة والحنكة السياسية الاستثنائية نفسها، التي وسمت بناء استقلال جنوب السودان. وينبغي لها أن تتذكَّر أنّها ستكون جيراناً إلى الأبد، وبالتالي، يعتمد كلٌ منها على الآخر بشكل متبادَل من أجل أمنه الوطني.

”واسمحوا لي أن أُشِيْد بقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على التقدم الذي تُحرزه هناك. فيجب مواصلة ممارسة الضغط حتى يتحرَّر الصومال كلّه، ويخضع لسلطة الحكومة الصومالية وحدها. كما يجب القضاء على فقدان الأمن والقرصنة. ويجب كذلك عدم توفير ملاذ للمفسدين، وإلاّ فإنهم سيواصلون زعزعة استقرار القرن الأفريقي بأسره.

”وبموازاة تركيزنا على مثل هذه الحالات، يُساورنا قلق مماثل بشأن النزاعات التي تعصف بالشرق الأوسط. فأفغانستان، على سبيل المثال، لا تزال في حالة من الاضطراب منذ زمن طويل. وقد آن الأوان لكي يُمنح الأفغانيون ما يكفي من المجال والقدرة لحلّ مشاكلهم. فالحوار المحليّ المنشأ والشامل والمصالحة الوطنية هما أفضل السُّبُل للمضيّ قدُماً نحو سلام واستقرار دائمَين في هذا البلد.

”لقد شهِدنا جميعاً الأحداث المثيرة والتاريخية التي غيَّرت أحوال أجزاء من الشرق الأوسط وأفريقيا. لذا، نأمل بأن تدوم هذه التحوُّلات وتُغذِّي المُثُل العليا للسلام والأمن والتنمية والديمقراطية. ويجب ألاّ نغفل عن بعض الآثار السلبية لتلك الاضطرابات، كما هي واضحة في سوريا حالياً.

”ويعتقد وفد بلدي أنّه كان من الممكن لخطّة عنان أن تجلب الاستقرار وتُتيح المجال للحوار بين الأطراف، لو أنّها أُعطيَت الفرصة. ويبدو أنّ الإرادة الطيبة والثقة مفقودتان بين الأطراف، فضلاً عن اليد الخفيّة للعناصر الخارجية المصمِّمة على بلوغ نتيجة معيّنة . فسوريا اليوم مجتمع منقسِم انقساماً عميقاً. والمجتمع الدولي يُلام جزئياً على تقاعسه.

”والحالة الفلسطينية يُرثى لها حقاً. فقد تدهورت إلى حدّ أنّ حلّ الدولة الواحدة قد يكون حتمياً. ففي استخفاف بالقانون الدولي واللياقة البشرية والانضباط، تفرض إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الفلسطينيين حالة أمر واقع عَبْر نشاطها الاستيطاني الخبيث ومصادراتها للأراضي. والحقيقة المؤسفة هي أنّ آليات مجلس الأمن، التي تُستدعى باستمرار، تُطيْل تأخير أو كبْح الإجراء اللازم لإحلال السلام الدائم في فلسطين. فيجب وقْف تجاوزات إسرائيل، وبالتحديد مصادرات الأراضي، والنشاط الاستيطاني، والسجن الجماعي للفلسطينيين، والحِرْمان من الإيرادات، والتنكيل بالفلسطينيين وقتلهم من جانب أجهزة الدولة وآخرين كثيرين. إنّ الحقيقة مرّة حين تُروى، لكنها تحرِّرنا جميعاً.

”أود أيضاً أن أتناول بعض المسائل السياسية الساخنة في زماننا. إنَّ الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا منذ ٥٠ عاماً لا يزال نافذاً بدون أيّ سبب مبرِّر. وحتّى لو كان ذا معنى في حينه، فالإبقاء عليه نافذاً إلى اليوم لا معنى له البتة. ومن المُعيب في القرن الحادي والعشرين، أن تبقى مُخلَّفات الحرب الباردة حجر العثرة الرئيسي بين إقامة علاقات جوار طيبة ورفض التناحر السياسي الأجوف في بعض الأوساط. لذا، ندعو الولايات المتحدة إلى رفع الحصار وإلقائه في مزبلة التاريخ، حيث يجدر أن يكون.

”ويودّ وفد بلدي أيضاً أن يستخدم هذه المنصّة لمناشدة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها الصين، الإسهام في إفساح المجالات أمام عضوية تايوان في الصناديق والوكالات المختلفة وفي الهيئات والبرامج المُنشأة بموجب المعاهدات. ولن يؤدي ذلك إلاّ إلى تعزيز فعالية تلك الهيئات من أجل مصلحتنا المتبادَلة. ولن تستفيد تايوان وحدها من ذلك، بل العالم أيضاً. وإننا نتَّفق جميعاً على أنّ تايوان تؤدي دوراً رئيسياً في مجالات التكنولوجيا والتجارة الدولية والسياسات ومجالات أخرى عديدة. ولديها علاقات دائمة مع الصين. لذا، ننادي بالتوسيع العملي للعلاقة التي تربط تايوان بالصين، بحيث تصل إلى المستوى الدولي. فالصين تُدير تجارة وأعمالاً حرة وسياحة مع تايوان. وهما الآن

تُناقشان مجموعة من المسائل الثنائية. وينبغي لبقية المجتمع الدولي، بما يشمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن تحذو حذوهما. فيجب أن تُفتح أقنية الحوار.

”إنّ تعثر إصلاح مجلس الأمن يثير الأسى، بل إنه خطير. ونحن نأتي إلى الجمعية العامة سنة تلو أخرى. ونلتقي في منتديات مختلفة لمناقشة المسائل. فنعقد الحوارات ونتبادل الأفكار ونخرج باقتراحات. ثمّ لا نحقّق شيئاً. وسأذكر ما قاله كوفي عنان لدى إصدار تقريره الشهير ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع“ (A/59/2005)، ومفاده بالتحديد أنّ أيّ إصلاح للأمم المتحدة لن يكتمل بدون إصلاح مجلس الأمن.

”وأعتقد أن هذا أمر على جانب كبير من الأهمية. فهو صالح في يومنا هذا بنفس القدر عندما قيل قبل سبع سنوات. وينبغي أن تنتهي مقاومة التغيير. إن شلل برنامج الإصلاح لا بد وأن ينتهي. ولا يمكننا نحن كمجموعة أن نظل في سباب عميقة عندما تتعرض للخطر مصالح إقليمية كبيرة، لا سيما مصالح أفريقيا، ويجري تحويلها أو اهمالها. ومن الضروري لأفريقيا أن تكون موجودة على الطاولة ولن نتزحزح قيد أنملة عن ذلك المطلب، كما كرر ذلك هنا المتكلمون السابقون ورؤساء دولنا. فيجب علينا إما أن نقوم بالإصلاح أو نجازف بعدم شرعية الأعمال التي يجري القيام بها والقرارات التي تتخذ باسم أمننا الجماعي“.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة فلوريس (هندوراس).

”أود، عند هذه النقطة، أن أقر بتعيين معالي السيد يان إلياسون، النائب الجديد للأمين العام للأمم المتحدة. إننا نثق بقدراته وخبرته بوصفها سياسيا محنكا. ونحيط علما أيضا باهتمامه الشديد بأفريقيا وانخراطه بقارتنا في فترات مختلفة خلال حياته الدبلوماسية. لذلك، نتطلع قدما إلى تحقيق الاحتياجات الخاصة لأفريقيا معه وبتوجيه من الأمين العام.

”في النهاية آمل أن ينظر الرئيس المقبل للجمعية العامة في المواضيع الأخرى غير المواضيع المتعلقة بالسلم والأمن، على الرغم بأنه لا يوجد أدنى شك بأن السلام والأمن هامان جدا. وحيثما كانت هناك علاقة وثيقة جدا بين المواضيع يمكن أيضا النظر فيها“.

أتمنى لجميع الأعضاء دورة ناجحة للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائبة رئيس الجمهورية ووزيرة شؤون المرأة في جمهورية غامبيا على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطُحبت السيدة عيساتو نجي – سايدي، نائبة رئيس الجمهورية ووزيرة شؤون المرأة في جمهورية غامبيا، إلى خارج قاعة الجمعية.

خطاب السيد إليو دي روبو، رئيس وزراء مملكة بلجيكا.

الرئيس بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء مملكة بلجيكا.

اصطُحب السيد إليو دي روبو، رئيس وزراء مملكة بلجيكا إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني جدا أن أرحب بدولة السيد إليو دي روبو، رئيس وزراء مملكة بلجيكا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد دي روبو (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، وبالنيابة عن بلدي، أود أن أرحب بالرؤية الواسعة الوثيقة الصلة بالأفكار التي طرحها الأمين العام.

إني أنتسب إلى بلجيكا، إحدى البلدان الستة المؤسسة للاتحاد الأوروبي، وهو اتحاد متعدد الثقافات مؤلف من ٥٠٠ مليون نسمة، بعد أن شهدنا حروب مروعة، يعيش سكانه في سلام كما ذكّرنا بذلك الرئيس أوباما، وهو أمر أتمناه للعالم بأسره.

إن بلجيكا توفر نظاما فريدا لاتخاذ القرارات السياسية والاجتماعات الدولية. فبروكسل عاصمة أوروبا والمقر الرئيسي لمنظمة حلف الشمال الأطلسي. ونحن بطبيعة الحال منفتحين على العالم. فأنا نفسي من مدينة مونس التي ستصبح العاصمة الثقافية الأوروبية في عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٤ سوف تحتفل بلجيكا رسميا بالذكرى المئوية لبداية الحرب العالمية الأولى المحزنة والمؤلمة. وسوف نفعل ذلك تكريما لذكرى الشباب الذين كانوا ينتمون إلى أكثر من ٥٠ بلدا والذين دافعوا في أراضينا عن المثل العُليا للسلام والحرية. في عام ٢٠١٣، ستستضيف مدينة انتفيرب الألعاب العالمية للمثليين جنسيا، وهو تجمع من أجل التسامح والتنوع، بينما مدينة ليبيج مرشحة لاستضافة المعرض العالمي في ٢٠١٧. وجميع تلك الأحداث الدولية لديها هدف واحد وهو التقريب بيننا وتعبئتنا حول القيم العالمية.

بالنسبة لبلدي، فإن احترام الحق في الحياة وحقوق الإنسان من الأساسيات. وسواء تكلمنا عن حقوق الأطفال أو النساء أو اللاجئين، أو عن الكفاح ضد جميع أشكال التمييز، فإن بلدي يهتدي بمبدأ واحد، ألا وهو المساواة الفعالة بين جميع بني البشر، بغض النظر عن منزلتهم أو معتقداتهم. وفي ضوء ذلك سوف تنضم بلجيكا إلى سلوفينيا في تبني مشروع قرار ضد التمييز العنصري. وآمل أن يؤيد الأعضاء مشروع القرار.

إن جميع رؤساء الدول والوزراء يتشاطرون مسؤولية جماعية هائلة لضمان تساوي النساء مع الرجال في العالم أجمع على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ وضمان عدم خضوع الفتيات الصغار بعد الآن إلى عملية الختان، وهذا العمل من أعمال العنف ضد المرأة تجري مكافحته بصورة منتظمة والقضاء عليه.

وفي بلدي، تترأس النساء ثلاث وزارات وهي: وزارة العدل، ووزارة الداخلية ووزارة الشرطة. وقد بُذلت جهود كبيرة أيضا لمكافحة العنف المحلي على نحو أكثر فعالية. وقوانيننا الوطنية تحذر وتعاقب على جميع أشكال التمييز، سواء أكان قائما على نوع الجنس أو على العرق أو العجز أو الهوية الجنسية. وفي بلدي، الزواج والتبني متاحان للأزواج من نفس الجنس. ذلك مصدر فخر في بلجيكا.

وبتأييد من عدة بلدان في الاتحاد الأوروبي، تدعو بلجيكا الأعضاء إلى القيام بعمل قوي ومتضافر في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية. إني أفكر أولا وأخيرا في التمييز على أساس الهوية الجنسية والنهوض بحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية. وفي ذلك الصدد، أرحب بمبادرة اليونسكو بالتصدي للكراهية الجنسية المثلية في المدارس.

وبالنسبة لبلدي، فإن حرية الدين، أي حرية ممارسة شعائر أي دين أو عدمه حق أساسي. وبلجيكا تدين بصورة لا لبس فيها الخوف من الإسلام. وبالمثل ندين بشدة العنف، وهو غير مقبول في جميع الحالات. ونعتقد أنه ينبغي أن يتمتع الناس بحرية التفكير في ما يرغبون وأن يكون بوسعهم الإعراب عن استيائهم من دون اللجوء إلى العنف على الاطلاق. أما البعثات الدبلوماسية فيجب عدم انتهاك حرمتها في جميع أرجاء العالم. ولا يمكن مواجهة التحديات الأساسية للازدهار أو رفاه المواطنين أو إحلال السلام بقمع البشر أو التشجيع على العنف.

تعلق بلجيكا أهمية خاصة على تعزيز سيادة القانون في جميع أرجاء العالم. والسبب في ذلك بسيط، ففي بلدي نحن

على اقتناع بأنه لا مندوحة عن سيادة القانون لتحقيق التنمية والازدهار. إذ أنها تسهم في قيام عالم أفضل لأن مقصد سيادة القانون هو تمكين كل كائن بشري من العيش والازدهار والحب في حرية كاملة.

لذلك السبب، وبروح الاحترام الإنساني المتبادل، نؤيد مبدأ المسؤولية عن حماية ضحايا العنف أينما كانوا. وبالروح نفسها، تستجيب بلجيكا لدعوة الأمين العام بإنشائها ١٧ مشروعا محددا.

إن إرساء سيادة القانون وإنفاذ احترام حقوق الإنسان يتطلبان منا تصعيد مكافحة الإفلات من العقاب. وستواصل بلجيكا سياساتها للتعاون الفعال مع المحاكم الجنائية الدولية. وأعمال المحكمة الجنائية الدولية ستساعد على بدء عصر جديد يتسم بالمسؤولية. ومن واجب جميع الدول أن تتعاون مع المحكمة. وبلجيكا، بالترافق مع سلوفينيا وهولندا، تدعو جميع الدول الممثلة هنا إلى تحسين التعاون الدولي في تقديم المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين للعدالة.

وكما أوضح رئيس البرازيل (انظر A/67/PV.6)، فإن آثار الأزمة الاقتصادية والمضاربات المالية ملموسة في كل أسرة معيشية. وحينما يمثل كشف الميزانية للمصارف ٣٠٠ في المائة أو ٤٠٠ في المائة أو ٦٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي – بل يزيد على ذلك فعلا في بعض البلدان – ينبغي ألا يفاجئنا أن هناك صلة مباشرة بين إدارة المصرف والصحة الاقتصادية للدول ذات السيادة وصحتها المتعلقة بالميزانية.وفي العديد من البلدان أجريت دراسات معمقة واتخذت قرارات، ولكن من الواضح أن ذلك ليس كافيا. وذلك لأن العالم الاقتصادي يعمل تمشيا مع إيقاع منطقه الغريب الخاص به. وهنا في الولايات المتحدة تدرك الظاهرة بصورة أفضل من إدراكها في الأماكن الأخرى.وتسيطر التجارة البرنامجية على التبادلات المالية. وتتفاعل البرامجيات بصورة أسرع مليون مرة من التجار البشر، ببيع وشراء آلاف الأسهم في جزء يبلغ واحد في المليون من الثانية. ويجب أن نعمل معا هنا على المستوى الدولي لإنشاء آليات للرقابة على العالم المالي، بغية أن يكفل مرة أخرى إيجاد المزيد من الوظائف وان يتوجه بعيدا عن الممارسات الإدارية الخطرة التي تعرض للخطر الصحة الاقتصادية للدول وصحة ميزانياتها.

ونحن في بلجيكا نعمل بشأن المسألة على المستوى الوطني وفي إطار منطقة اليورو. ولكن إتباع نهج دولي متفق عليه آخذ في أن يصبح لا مفر منه. وإضافة إلى تلك الإصلاحات المعمقة في القطاعات المصرفية والمالية، علينا أيضا أن نمتلك الجرأة لفرض ضرائب على المعاملات المالية. وحان الوقت لاستخدام الدخل العائد من ذلك المصدر في تعزيز الازدهار لشعوبنا.

إن الجمعية ملتزمة بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ولا يمكننا إطلاقا التشديد بما يكفي على انه ينبغي أن نتخلى عن نموذج التنمية الاقتصادية الذي يعصف بالموارد الاقتصادية والطاقة. وتؤيد بلجيكا مبادرة الطاقة المستدامة للجميع التي قدمها الأمين العام. كما تشدد على أهمية إدماج الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة في عملية واحدة.

وأود أن أتناول بعض المسائل الإقليمية التي يرى بلدي أنها مثيرة للقلق بصورة خاصة ومفجعة. ففي منطقة البحيرات الكبرى، يثير بالغ قلق الحكومة البلجيكية الحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وتجدد أعمال العنف وتمرد حركة ٢٣ مارس، لا سيما بسبب تأثيرها الخطير على السكان المحليين. ونشهد صور المذابح والاغتصاب والتجنيد القسري، بما في ذلك تجنيد الأطفال، والنهب والتشريد الداخلي لـ٤٠٠ ٠٠٠ شخص – وهي جميعا أمور غير مقبولة. وبلجيكا تناشد بلدان المنطقة مضاعفة جهودها لإنهاء التمرد الحالي. كما ندعو إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار

في منطقة البحيرات الكبرى. ونشيد باهتمام الأمين العام بالمنطقة وبمبادرته الداعية إلى عقد اجتماع رفيع المستوى غدا بشأن الأزمة. وسيحضر الاجتماع وزير خارجيتنا، وبلجيكا على استعداد لبذل ما في وسعها لتقديم المساعدة.

ولا بد من احترام سلامة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية بصورة قاطعة. ويجب وقف جميع أشكال الدعم الخارجي الذي يقدم للمتمردين. ولا نخدع أنفسنا. وإنكار الحقائق لا يؤدي إلى اختفائها. والحقائق على أرض الواقع تكذب جميع حالات الإنكار. وتناشد بلجيكا جميع البلدان في منطقة البحيرات الكبرى التعهد باحترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما تحث بلجيكا السلطات الكونغولية على إجراء الإصلاحات اللازمة في الجيش والشرطة وإعادة إرساء سيادة القانون في جميع أراضيها، ومن البديهي، بما في ذلك الجزء الشرقي.

ويحدوني أمل قوي في أن يسود التعقل. وبلجيكا على استعداد للعمل على إعادة الثقة فيما بين بلدان المنطقة. وفضلا عن ذلك نأمل بالتمكن من إقامة علاقات مباشرة بين رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس رواندا وان تؤدي هذه العلاقة إلى التعجيل بإحراز تقدم نحو إيجاد حل.

أما في ما يتعلق بسوريا، فإننا نشعر بالقلق العميق من تدهور حالة الجمود على الأرض، ومن المأزق السياسي أيضا. ويثير جزعنا وضع نظام يقتل مواطنيه. وإضافة إلى القتلى الذين بلغ عددهم ٣٠ ٠٠٠ شخص هناك على الأقل ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ في البلدان المجاورة، بل والمزيد من المشردين داخليا. كيف لم يتفق الضمير الإنساني الجماعي على وقف المذبحة؟ وبكل احترام أقول لأعضاء مجلس الأمن إننا لا يمكننا أن نسمح عن علم باستمرار تلك المعاناة الإنسانية. وما لم نتخذ إجراء، نكون متواطئين في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

وبلجيكا تثق بالممثل الخاص المشترك الأخضر الإبراهيمي وتؤيده. كما أن بلجيكا تؤيد الجهود التي تبذلها البلدان العربية وتأمل أن تكلل بالنجاح.وعلينا جميعا أن نتطلع إلى إيجاد حل سياسي. وثمة أمر واحد مؤكد. يجب أن يرحل بشار الأسد. لقد فقد النظام كل شرعية له. ونظرا لاستعجال الحالة واقتراب فصل الشتاء، تناشد بلجيكا المجتمع الدولي اتخاذ خطوات ملموسة على جبهة تقديم المساعدة الإنسانية وتقديم المعونة لملايين الأشخاص المتضررين. وتتصدر الشواغل الإنسانية قائمة أولوياتنا. وتقدم الحكومة البلجيكية الدعم المالي للمعونة الإنسانية المقدمة إلى اللاجئين.

وفي هذا الصدد، سأسمح لنفسي بأن أؤكد على أن بلدي يطالب بجدية بإيجاد حل لتمكين المنظمات الإنسانية من القيام بعملها، وخاصة في المستشفيات، بما يتماشى مع القانون الإنساني الدولي. وأعتقد أن السلطات الصينية والروسية على السواء ستكون قادرة على الانضمام إلينا في هذه الأهداف.

لدي تعليق آخر بشأن المنطقة؛ فأنا أود التطرق إلى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. تؤيد بلجيكا سرعة استئناف المفاوضات الرامية إلى إيجاد حل يقوم على تعايش دولتين – دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والمتحدة والتي تملك مقومات البقاء – معا في سلام وأمن ورخاء. ونود أيضا أن نعلن بكل وضوح معارضتنا لاستمرار الاستعمار.

إن بلدي يعتقد أن التعددية هي السبيل الوحيد لتحسين أحوال كوكبنا. وبلجيكا تأتي في المركز الخامس عشر بين أكبر المساهمين في الأمم المتحدة.

فلتكن لدينا الشجاعة والقوة للموافقة على تحرير البشرية من الحروب والظلم الاجتماعي وعلى دعم تنميتها. وأنا أدعو كل واحد منا إلى أن يستحث وعيه. فلنبرهن معا على قدرتنا على التصرف.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة بلجيكا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب صاحب المقام إليو دي روبو، رئيس وزراء مملكة بلجيكا، من المنصة.

خطاب صاحب المقام شيخ موديبو ديارا، رئيس وزراء جمهورية مالي

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية مالي.

اصطحب صاحب المقام شيخ موديبو ديارا، رئيس وزراء جمهورية مالي، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد شيخ موديبو ديارا، رئيس وزراء جمهورية مالي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ديارا (مالي) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أشيد إشادة مستحقة تماما بكريس ستيفنز وزملائه الذين ماتوا في بنغازي من أجل نفس المثل العليا لمنظمتنا المشتركة، الأمم المتحدة.

أما بعد، فإنني أود أن أعرب عن أحر تهاني وفد مالي للرئيس الجديد للجمعية العامة على انتخابه الممتاز. وهذا الاختيار يؤكد الاعتراف، إذا كان ثمة حاجة إلى ذلك، بصفاته باعتباره دبلوماسيا محنكا. كما أشيد ببلده، صربيا، التي تقيم علاقات ودية قائمة على التعاون مع بلدي. وأؤكد لرئيس الجمعية العامة استعداد وفد مالي التام للعمل معه من أجل النجاح الكامل لولايته.

وبالروح نفسها، أود أن أعرب عن تقديري الكبير لسلفه الموقر، السفير ناصر عبد العزيز النصر، على الطريقة الممتازة التي قاد بها العمل في الدورة السابقة. كما أغتنم هذه الفرصة لأشيد إشادة حارة بالأمين العام بان كي – مون على التزامه المستمر بالمثل العليا للمنظمة.

إن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، التي اقترح الرئيس أن تكون الموضوع الرئيسي للمناقشة العامة، تأتي في وقتها حيث أنها جزء من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة الذي تهدف أحكامه ذات الصلة إلى تقليل بؤر التوتر من خلال التفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو باللجوء إلى الترتيبات أو الاتفاقات الإقليمية، أو بغير ذلك من الوسائل السلمية. وهذا الموضوع متداول تماما في ضوء الأزمات والصراعات العديدة التي تهدد بشكل خطير السلم والأمن الدوليين.

وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية في غاية الأهمية بالنسبة لبلدي، مالي، الذي يتمسك بقوة بالمثل العليا للسلام والاستقرار. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يمر اليوم بواحدة من أصعب الفترات في تاريخه. فقد احتلت الجزء الشمالي منه جماعات مسلحة تتألف من الإرهابيين الأصوليين وتجار المخدرات والمجرمين على اختلاف أنواعهم. وتنتهك زمرة من المخربين القساة القلوب الخارجين على القانون أبسط حقوق الإنسان الأساسية بشكل مستمر.

وقد طلبت حكومة مالي للتو من المحكمة الجنائية الدولية النظر في تلك الأفعال البغيضة، التي هي بمثابة جرائم حرب وجرائم مرتكبة ضد الإنسانية. فالجلد وبتر الأطراف والإعدام بإجراءات موجزة والاغتصاب والرجم والسلب وتدمير الآثار والمواقع الثقافية والتاريخية أصبحت المصير اليومي لسكان شمال مالي المنكوبين والمستضعفين.

ودفع هذا الوضع المحزن الرئيس المؤقت لجمهورية مالي إلى أن يطلب المساعدة في ١ أيلول/سبتمبر من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في استعادة الأراضي المحتلة ومكافحة الإرهاب. وتم تقديم طلبات مماثلة إلى مجلس الأمن، من خلال

الأمين العام، وكذلك إلى الجمهورية الفرنسية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

غير أنني أود أن أؤكد جازما أن إيجاد حل دائم للوضع في منطقة الساحل يتطلب تعاونا أقوى وأكثر دينامية بين دول منطقة الساحل والصحراء. وفي هذا السياق، لا تزال حكومة مالي تؤيد عقد اجتماع لرؤساء دول وحكومات منطقة الساحل، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، من أجل دعم وتعزيز القدرات والترتيب للتنسيق بين الآليات الإقليمية القائمة.

وفي حالة منطقتنا المشتركة تحديدا، أنشأت بلدان الجوار الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر آليات، مثل اللجنة المشتركة لضباط الأركان التنفيذيين التي تتخذ من تمنراست في الجزائر مقرا لها، وآليات أخرى تنطوي على تسيير دوريات مشتركة والحق في المطاردة. ولكن علينا أن ندرك أن تلك الآليات بحاجة إلى أن تعمل بكامل طاقتها. وفي هذا الصدد، أود أن أطلب دعم المجتمع الدولي من أجل تنفيذها على نحو فعال.

ويود وفد بلدي أن يؤكد بقوة على أن العدوان والاحتلال في الجزء الشمالي من مالي هما نتيجة عرضية رئيسية للأزمة الليبية، كما هو مبين في تقرير البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتقييم تأثير الأزمة الليبية في منطقة الساحل (انظر S/2012/42).

نظر مجلس الأمن في ذلك التقرير في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.6709).

ووجود مجموعات إرهابية من جنسيات مختلفة على أراضينا، وفي منطقة الساحل اليوم، يشكل حالة تستدعي تعبئة المجتمع الدولي بأسره، من أجل اتخاذ إجراءات مشتركة وسريعة وفعالة، لأن ذلك التهديد لا يعرف حدوداً. وأود أن أكرر هنا ذكر تصميم حكومة مالي على مواصلة العمل الذي شرعت فيه بالاشتراك مع بلدان أساسية أخرى في إطار مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية والقوى التحريرية الوحدوية والتخريبية في منطقة الساحل والصحراء.

بالتوازي مع ذلك النهج، أود أن أؤكد من جديد الالتزام الذي تعهد به الرئيس المؤقت وحكومة مالي، القاضي بالتفاوض مع مواطنينا الذين ليسوا إرهابيين. لقد قلت ذلك من قبل، وسوف أقول ذلك مرة أخرى من منبر الأمم المتحدة هذا : نحن في مالي لا نخاف ولا نخجل من التفاوض، ولكن لن نتفاوض مع الإرهابيين. ولسنا على استعداد للتفاوض بشأن المسائل التي تشكك في سلامتنا الإقليمية والطابع العلماني لبلدنا.

أدت الحالة في شمالي مالي نتيجة للاحتلال، إلى حدوث تدهور في الأوضاع الإنسانية، التي كانت بالفعل هشة بسبب تدفق ا المشردين داخليا والأشخاص الذين يلتمسون اللجوء في البلدان المجاورة. كما أجبرت الأزمة أكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ شخص على الفرار من شمال مالي، بمن في ذلك المشردون داخليا البالغ عددهم ٨٤ ٠٠٠ شخص، وما يزيد عن ٢٦٨ ٠٠٠ شخص آخرين هم لاجئون في البلدان المجاورة. وحرمت الأزمة أيضا ٥٦٠ ٠٠٠ طفل في سن المدرسة، كان ٣٠٠ ٠٠٠ منهم على مقاعد الدراسة قبل بداية الأزمة.

كما جرى الإضرار أيضا بالمرافق والمعدات الخاصة بالتعليم. وبالإضافة إلى ذلك، نزح ٨٥ في المائة من المعلمين و ١٠ ٠٠٠ تلميذ إلى الجنوب، ويوجد الآن ٥٠ ٠٠٠ طفل في سن المدرسة في البلدان المجاورة. وعلاوة على ذلك، أقام الأشخاص المتضررون من الفيضانات في الجنوب في المدارس.

كما تدرك الجمعية، لدى مالي احتياجات إنسانية هائلة في مجالات السكن والغذاء والصحة والتعليم وتوفير الأغذية

للاجئين والمشردين داخليا ومتلقي الأجور. وخلال إقامة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في المنطقة، صرح في ٣١ تموز/ يوليه ٢٠١٢، بأن الأزمة في مالي كانت ”إحدى أكثر الحالات الإنسانية إهمالا في العالم“. وقال إن المفوضية لم تتلق سوى ٤٩ مليون دولار للتعامل مع تلك الأزمة الإنسانية، بعد أن كانت وجهت نداء لجمع ١٥٣ مليون دولار.

وأشارت وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيدة فاليري آموس، خلال زيارتها لمالي في آب/ أغسطس، بأن ثمة حاجة إلى ٢١٣ مليون دولار أمريكي للتعامل مع الأزمة الإنسانية التي تصيب بلدي حاليا. ويبين ذلك أن الحالة الإنسانية آخذة في التدهور، متسببة في زيادة تكاليف التدخل.

وأود هنا أن أكرر الإعراب عن امتنان شعب وحكومة مالي لجميع البلدان الشقيقة وجميع الشركاء أصحاب النوايا الحسنة، لكرم ضيافتهم فيما يتعلق باستضافة أبناء بلدنا، وعلى إسهاماتهم السخية. لذلك أدعو إلى تعبئة أكبر من قبل جميع شركاء وأصدقاء مالي، فضلا عن تنسيق المعونة لمواطني مالي المشردين أو اللاجئين.

وتشكلت حكومة الوحدة الوطنية في بلدنا في ٢٠ آب/ أغسطس ٢٠١٢، وتمثلت مهمتها الرئيسية في القيام بسرعة بتحرير المناطق الشمالية للبلد، وإجراء انتخابات ديمقراطية وشفافة وعادلة وذات مصداقية. وبغية استعادة سلامتنا الإقليمية، فإننا ندعو لاتخاذ مجلس الأمن قرارا يفوض، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بتدخل قوة عسكرية دولية لمساعدة الجيش المالي على استعادة السيطرة على إقليمنا الوطني وضمان أمنه.

وتود حكومة مالي رؤية الوصول الفوري لتلك القوة، من أجل دعم قوات الدفاع والأمن المالية، فيما يخص الاضطلاع بمهمتها النبيلة المتمثلة في استعادة سلامتنا الإقليمية والحفاظ عليها، وحماية الأشخاص والممتلكات. ويواصل شعب مالي الأمل في أن أعضاء مجلس الأمن سينظرون باهتمام إلى ذلك الطلب.

ولذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن امتنان شعب وحكومة مالي، لدول الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على جهودها المستمرة لوضع حد دائم للأزمة في مالي، التي تهدد أيضا الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية وفي أفريقيا، وحتى خارجهما.

كما أن اجتماعاتنا تجري في وقت تواجه فيه البلدان النامية العديد من التحديات الكبيرة، ولا سيما الآثار الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والمالية، وعبء الديون الخارجية وتراجع المساعدات الإنمائية. ولذلك هناك حاجة إلى إجراء حوار أكثر عمقاً بشأن استراتيجيات جديدة ترمي إلى تعبئة موارد إضافية مستقرة ويمكن توقعها، لضمان تمويل برامج التنمية، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، خصوصا في مجالات الصحة والتعليم، والأمن الغذائي والبيئة.

إن تغير المناخ يشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه العالم. وبقاء كوكبنا مهدد بالذات جراء الكوارث الطبيعية التي تسببها تلك الظاهرة، التي تؤثر بشكل خطير على الظروف المعيشية في بلدان الساحل والتي من بينها بلدي، من خلال جملة أمور، منها التقدم الذي لا يمكن وقفه للصحراء، وامتلاء الأنهار بالطمي، خصوصا نهر النيجر؛ وتدهور النظام الإيكولوجي؛ والفيضانات، وأنماط هطول الأمطار التي تطرح مشكلات.

كما أود أن أسلط الضوء على الحاجة إلى إيجاد استجابات ملائمة لهذه الحالة الخطيرة بغية تفادي المضاعفات المأساوية على التنمية المستدامة في البلدان الأكثر ضعفا.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور محوري فيما يخص بناء نظام عالمي جديد يقوم على العدل والتضامن والتنمية المستدامة. وبغية التصدي للتحديات الحالية والمستقبلية، من المهم أن يعاد النظر في الحالة الراهنة لأداء الأمم المتحدة كي تأخذ في الاعتبار التشكيلة الجديدة للعالم، التي تختلف اختلافاً جذريا عن تلك التي كانت سائدة وقت تأسيسها. وينبغي لإعادة النظر هذه، في جملة أمور، أن تتيح تصحيح الخلل التاريخي الذي يؤدي إلى استمرار استبعاد أفريقيا من دائرة محدودة من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن.

في الختام، آمل أن يتفق جميع الحاضرين معي بأن الحالة في مالي تشكل وجها من أوجه المشاكل الأمنية التي يتخبط فيها الساحل، والتي يتعين التعامل معها بشكل شامل من خلال الآليات الملائمة للأمم المتحدة. ولذلك من الملح التحرك، أولا وقبل كل شيء،لوضع حد لمعاناة شعب مالي، وثانيا لتلافي تطور حالة مشابهة أو أسوأ لشعوب أخرى في منطقة الساحل، أو حتى في بقية أنحاء العالم.

كما أن ثمة حاجة ملحة إلى التحرك أيضا لأن الأنشطة الإجرامية والإرهابية في شمال مالي، والمخاطر الأمنية التي تشكلها بالنسبة لمنطقة دون الإقليمية، تمثل تهديدا خطيرا لباقي العالم في الأجل الطويل.

وأخيرا، من الضروري العمل من أجل استئناف التعاون مع شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف، بغية توطيد أركان جمهورية تقوم على قيم ديمقراطية وعلمانية.

واليوم، فإن شعب بلدي يتضرر بشدة. غير أن شعب مالي لم يفقد الأمل، لأنه مقتنع بالدعم الذي سيأتيه من الدول الأخرى التي يشارك قادتها وممثلوها هنا. وأبناء مالي في الشمال وفي الجنوب ينتظرون هذا التضامن الفعال للخروج من الأزمة. وشعبنا مقتنع بأن نداءه من أجل التضامن الدولي سيجد آذاناً صاغية وسيعقبه تدابير مؤاتية. وأبناء مالي يعرفون أن الدول لديها الوسيلة. وهم يتطلعون إلى عمل حاسم وفعال. فاستقرار وأمن منطقتنا دون الإقليمية وأفريقيا والعالم على المحك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء في جمهورية مالي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد شيخ موديبو ديارا، رئيس الوزراء في جمهورية مالي، من المنصة.

خطاب السيد محمد بازوم، وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي وشؤون النيجريين في الخارج في جمهورية النيجر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي وشؤون النيجريين في الخارج في جمهورية النيجر.

اصطحب السيد محمد بازوم، وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي وشؤون النيجريين في الخارج في جمهورية النيجر، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسعدني أيما سعادة أن أرحب بمعالي السيد محمد بازوم، وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي وشؤون النيجريين في الخارج في جمهورية النيجر، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

السيد بازوم (النيجر) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أتقدم بالتهنئة لرئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين على انتخابه. وأهنئ بلده على ذلك النجاح الذي يسمح له بإدارة أعمال الجمعية خلال فترة ولايته. كما أود أن أهنئ الرئيس المنتهية ولايته، سعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر، الذي كانت ولايته حافلة بالنشاط. وأخيراً، أود أن أتوجه بالشكر للأمين العام، السيد بان كي – مون، على الجهود الدؤوبة التي ما فتئ يبذلها من خلال البرنامج الذي قدمه

للسنوات الخمس المقبلة والتي يركز خلالها بشكل خاص على التنمية المستدامة والسلام والأمن ومشاركة المرأة والشباب.

يبين لنا الواقع الحزين أن بعض من يستخدمون حرية التعبير المكفولة في بلدانهم، يظنون أن تلك الحرية تكفل لهم الحق في نشر رسوم ساخرة وإنتاج فيلم يسيء إلى الإسلام. تلك الأفعال يمكن مقارنتها بأعمال معاداة السامية أو الأعمال العنصرية عموماً التي يقوم بها من يرفضون أي اختلافات ويصرون على جعل ذلك قاعدة للسلوك. ونحن ندين بشدة تلك الأفعال التي تسيء إلى الإسلام وتثير غضب المسلمين. ولكن، مهما كانت هذه الأفعال مخزية، فإنها لا يمكن أن تبرر اعمال العنف التي شهدناها، وخصوصاً ضد البعثات الدبلوماسية. وندين بصفة خاصة الهجوم القاتل على البعثة الدبلوماسية للولايات المتحدة في بنغازي، ونكرر هنا إعراب شعب وحكومة النيجر عن خالص التعازي للشعب الأمريكي وحكومته. ونؤكد مرة أخرى على أن الإسلام، الدين الوسطي ودين الاعتدال، لا يمكن أن يوفر أساساً لمثل هذه الأفعال البغيضة. وهؤلاء الذين، باسم الإسلام، يتصرفون كقطعان من الهمج، إنما يسيئون إلى هذا الدين العظيم، وهم بذلك يتصرفون مثل من يزعمون أنهم خرجوا للتنديد بتصرفاتهم تماماً.

والوقائع الحزينة التي أشرت إليها آنفاً تبين حكمة الرئيس في اختيار الموضوع الذي آثر أن يضعه في قلب ولايته، أي ”معالجة أو تسوية المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية“. والتسوية السلمية للتراعات، كما أذكر، كانت موضوع المناقشة العامة في الدورة السادسة والستين. وفيما بين الدورتين، لم يتغير موقف بلدي بشأن هذه المسألة.

ففي الدورة السادسة والستين، قال رئيس النيجر، السيد محمدو يوسفو، من على هذا المنبر: ”ربما اعتقدنا بأن نهاية الحرب الباردة من شأنها أن تفتح الطريق أمام عصر السلام الكامل والدائم في جميع أنحاء العالم“ (A/66/PV.20، ص ٢١). ولكن، للأسف، لعدم توفر القدرة، وربما حتى الإرادة، لمهاجمة الشر من جذوره، فإن الأمل في عالم خال من التراعات ينحسر كالأفق كلما ازداد المرء منه اقتراباً. وأصل الشر يكمن في الحوكمة السيئة، سياسياً واقتصادياً. والوعود بالحرية والمساواة والعدالة وسيادة القانون والتضامن – تلك الوعود التي قطعت للشعوب عالمياً وعلى المستوى الوطني – ما زالت لم تتحقق بعد. والافتقار إلى أي تنظيم للاقتصاد العالمي، وهيمنة المصارف، والتجارة غير العادلة، ونمو التفاوتات فيما بين الدول وداخلها كلها عوامل مسببة للاضطرابات والأزمات والصراعات التي تهدد سلام العالم. كما أن ارتفاع وتيرة الإرهاب والاحتمال المتزايد لسيطرة قوى إجرامية على مناطق كبيرة يزيد من حدة التوترات في شتى أنحاء العالم.

وتوقع الصراعات والتراعات الدولية هو السبيل الأمثل لمنعها. ولآن التنافس الاقتصادي الدولي قد يفضي إلى الحرب، فإن توقع الأزمات ينبغي أن يهيئ الظروف الخاصة التي تسمح بنمو اقتصادي عالمي يعود بالفائدة على الجميع. ولكي يتحقق ذلك، ينبغي إنشاء آليات لتنظيم الاقتصاد العالمي، على أن يكون هدفها، في جملة أمور، إنهاء سيطرة رؤوس الأموال المالية والتجارة غير العادلة. وإنهاء هيمنة رؤوس الأموال تلك سيسمح لنا بتوجيه الموارد المالية المتوفرة للاستثمار في الاقتصاد الحقيقي، وليس للمضاربة.

كما إن وضع حد للتجارة غير العادلة سيسمح للبلدان المنتجة للمواد الأولية، كالنيجر، بتحقيق استفادة أكبر من ورائها، لا سيما من خلال التحويل الذي يحقق قيمة مضافة. ولو أن بلداً كبلدي قد تمكن من الحصول على ثمن عادل لمواده الأولية وتمكن من فرض سيطرة حقيقية على استغلالها، سوف يتسنى له إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام

٢٠١٥. هذا هو أحد طموحات برنامج نهضة النيجر الذي طرحه الرئيس يوسفو.

وعلى أساس ذلك البرنامج، وضعت الحكومة للتو خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥. وبغية تمويل البرنامج، تنظم النيجر اجتماعاً للمانحين يعقد في باريس في يومي ١٣ و١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ومبادرة ٣ نون، وتعني أن أبناء النيجر يغذون النيجريين، هي جزء هام ولا يتجزأ من هذه الخطة. وأغتنم الفرصة هنا لدعوة جميع شركاء النيجر، الثنائيين والمتعددي الأطراف، من القطاعين العام والخاص، للمشاركة بصورة نشطة.

وأود أن أغتنم الفرصة أيضاً لتوجيه الشكر لكل من تجاوبوا مع النداء الذي وجهه رئيسنا هنا في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ ضمن الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية في دورتها السادسة والستين، داعياً إلى تقديم المساعدة لشعب النيجر بعد النتائج الهزيلة لمحصول العام. وقد سمحت تعبئة الشعب والحكومة، وجميع شركائنا، بالحيلولة دون أن يؤدي الجفاف إلى حدوث مجاعة، إلى جانب تهيئة الظروف للاستعداد لجني محصول ٢٠١٢-٢٠١٣. والنتائج تبشر بنجاح كبير رغم الفيضان الأخير في البلد.

من الأقوال المأثورة إن التاريخ أوسع خيالاً من الإنسان، لأن الأحداث كثيراً ما تخرج عن نطاق سيطرة أولئك الذين تسببوا فيها. وأرجو ألا ينسحب هذا القول الدارج على الربيع العربي، الذي أثار اضطرابات نأمل أن تفضي إلى ما فيه الخير. وأود أن أذكر بأنه في أثناء قمة مجموعة الثمانية المعقودة في دوفيل في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١١، استرعي الرئيس يوسفو انتباه رؤساء الدول والحكومات الحاضرين إلى ضرورة ألا تغيب عن بالهم العواقب المترتبة على الصراع الليبي في منطقة الساحل والصحراء في المستقبل المنظور.

وللأسف، فقد تأكدت مخاوفه باندلاع التمرد في مالي في ١٧ كانون الثاني/يناير الذي بدأته عناصر من ليبيا، ثم تلاه الانقلاب الذي حدث في ٢٢ آذار/مارس، الذي وجّه ضربة قوية إلى الديمقراطية، في ذات الوقت الذي مكّن فيه من احتلال ثلثي أراضي مالي، ليس فقط من قبل قوى خارجية – بعضها من ليبيا – بل أيضا من قبل الإرهابيين والمنظمات الإجرامية المختصة بأشكال شتى من الاتجار، وخصوصا الاتجار بالمخدرات. وفي رأينا أن الحالة الراهنة في مالي تشكّل تهديدا خطيرا لأمن واستقرار الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالإضافة إلى البلدان الأخرى الواقعة في مرمى النيران.

ويطمح الجهاديون الذين سيطروا على شمال مالي وهدموا مواقع تامبكتو التراثية التاريخية، وبتروا الأيدي وأجبروا النساء على ارتداء البرقع، إلى فرض سيطرتهم على غرب أفريقيا والمغرب العربي بأسرهما. فهل يقف هؤلاء عند ذلك الحد بمجرد أن يتحقق هدفهم الحالي؟ كلا بالطبع، بل سيتجهون مباشرة إلى مهاجمة أوروبا وبقية العالم بأسره. وعليه، فإن هذا يشكل تهديدا عالميا ويجب أن تتسم الاستجابة له بطابع عالمي أيضا.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون الاستجابة فورية ودون تردد، لأننا نعلم جيدا أن تأجيل خوض معركة ما ينجم عنه إضعاف من يتردد في خوضها. وعليه، فإنه يقع على عاتق المجتمع الدولي – ومجلس الأمن على وجه الخصوص – واجب تحمل المسؤولية عن الأزمة في مالي دون تأخير من أجل استعادة مالي موحدة، ديمقراطية وعلمانية. وينبغي وضع مفهوم عملياتي للتدخل العسكري واعتماده في إطار تحالف ينبغي أن يشمل قوات من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فضلا عن الدول المعنية، بالإضافة إلى البلدان الأفريقية الأخرى الراغبة في المشاركة.

ويجب أن تلقى عملية من هذا القبيل الدعم الثابت والحاسم من قبل أصدقاء مالي وأفريقيا من بين الدول الكبرى. وينبغي أن تنفذ العملية بواسطة قرار من مجلس الأمن، وفي إطار يستند إلى الجهود الحالية التي تبذلها الجماعة الاقتصادية، على أن يتم تنسيقها على نحو أفضل وتكون تحت قيادة الاتحاد الأفريقي عبر مجلس السلام والأمن التابع له.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تيتوس كورليتسيان، وزير خارجية رومانيا.

السيد كورليتسيان (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): تعطينا الدورة الحالية للجمعية العامة صورة كاملة عن عالم اليوم بكل ما يحفل به من تحديات وفرص. ويمكننا أيضا رؤية مسارات عديدة مفتوحة أمامنا، تعيننا على تلبية احتياجات البشرية والأمم.

أود التركيز على المجالات الرئيسية الثلاثة لنشاط الأمم المتحدة – السلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان، والديمقراطية وسيادة القانون. وفي إطار نهجنا، نؤمن بأن واقع العقد الماضي قد أكد وجود ترابط عميق ومعقّد بين هذه المجالات. فلا وجود للسلام والأمن دون تحقيق التنمية واحترام حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية. فالتنمية تشكل حافزا للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وهي في الوقت نفسه عامل أساسي لتحقيق السلام والأمن. وبالمثل، فإن احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون عناصر تعزز بدورها التنمية وتهيئ الظروف المواتية لتحقيق السلام والأمن الدائمين.

(تكلم بالإنكليزية)

وقد نشأت حالات جديدة من الصراع الداخلي وعدم الاستقرار وانعدام الأمن المدني – وهي جميعا ذات آثار جانبية – في الشرق الأوسط ومناطق أخرى. ومن المؤسف أن الدورة الجديدة للجمعية العامة قد بدأت في أجواء خيّم عليها الحزن جراء الأحداث الأخيرة في بنغازي. إن الهجمات على الممثلين الدبلوماسيين غير مقبولة لأي سبب كان. فالدبلوماسيون يبنون الجسور بين الثقافات ويقيمون الصلات بين الأمم. وتشكّل حرمتهم جزءا من الأعراف القديمة. وأدين بشدة هذه الهجمات، وأقدّم خالص التعازي لأسر الضحايا. ويجب تقديم الجناة إلى العدالة عبر محاكمات نزيهة ومنصفة. وفي الوقت نفسه، لا بد من صون المُثُل العليا للديمقراطية. وينبغي أن يكون الاستقرار وسيادة القانون ركائز مستقبلية للمجتمع في ليبيا وفي أماكن أخرى. ونحن ملتزمون التزاما ثابتا بدعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتوطيد الاستقرار والأمن والتسامح والتفاهم بين الأديان.

لقد واجهنا على مدى عام ٢٠١٢ كله الآثار الوخيمة للأزمة في سوريا، حيث تسود انتهاكات حقوق الإنسان الآن. ويجب على الحكومة السورية الامتثال لالتزاماتها الدولية وللالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان. ويجب أن تأخذ العدالة مجراها في جميع حالات انتهاك حقوق الإنسان. ويتعين تقديم أولئك الذين تثبت إدانتهم إلى محاكمة عادلة، وإن لم يتيحوا الفرصة نفسها لضحاياهم. ولم تنفك رومانيا – على امتداد الأزمة كلها – تدعو المجتمع الدولي إلى ضرورة كبح العنف المتصاعد في سوريا. وبطبيعة الحال، نؤيد التوصل إلى حل سياسي للأزمة.

وأود في ذلك الصدد، الإعراب عن تأييدنا القوي لمهمة السيد الأخضر الإبراهيمي بصفته الممثل الخاص الجديد المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا. وكنا أيضا مؤيدين صادقين للتنفيذ الكامل لخطة المبعوث الخاص المشترك لسوريا المؤلفة من ست نقاط. وقدّمنا بالمثل الدعم الكامل والمباشر لنشاط بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية. وأود في ذلك السياق، أن أذكّر الجمعية بأن

المراقبين الرومانيين كانوا جزءا من هيكل بعثة المراقبة. وأعتقد اعتقادا راسخا بأن المستقبل الوحيد لسوريا يجب أن يكون شاملا لجميع السوريين، بغض النظر عن الدين أو الانتماء إلى جماعة عرقية. وخلافا لذلك، فلن يكون أي خيار آخر أقل من كابوس مفزع.

لقد حان الوقت كي تكون الاستجابة من جانب الأمم المتحدة أكثر تنظيما وهيكلية، استنادا إلى نهج توافق الآراء من قبل مجلس الأمن. ومن الواضح أنه ليس بوسعنا، بل يجب ألا نسمح بأن يسود العنف في سوريا في القوت الذي يعول فيه الشعب السوري على قدرتنا على تحقيق الاستقرار والتنبؤ بما سيحدث، وفي الوقت الذي يتعرض فيه الاستقرار والأمن الإقليميان للخطر.

إن التطورات الأخيرة في مجال السلم والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي لا تدعو للتفاؤل كثيرا. فقد شهد عام ٢٠١٢ إحراز تقدم محدود في عملية السلام في الشرق الأوسط. ولا تزال التوقعات التي أثارها بيان المجموعة الرباعية للشرق الأوسط الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ غير قابلة للتحقق ما لم تستأنف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية المباشرة.

ورومانيا مؤيد قوي لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط. وندعم جميع المبادرات التي تضطلع بها المجموعة الرباعية، فضلا عن دعمنا للتنفيذ الكامل للرؤية الواردة في خريطة الطريق القائمة على حل الدولتين، ا الإسرائيلية والفلسطينية، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ونشعر بالقلق أيضا إزاء عدم إحراز تقدم نحو إيجاد حلول تفاوضية للصراعات التي طال أمدها في منطقة البحر الأسود، من قبيل الصراعات الجارية في ترانسنيستريا وناغورني – كاراباخ، والصراع في جورجيا الذي يشمل كلاً من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.

يجب علينا جميعاً أن نركز اهتمامنا على هذه الحالات التي لم تُسوّى. وفي الوقت نفسه، نعرب عن ارتياحنا للجهود التي بذلها على مدى الاثني عشر شهرا الماضية الممثلون الخاصون للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

خلال العام الماضي، استجاب مجلس الأمن على وجه السرعة للأزمات الجديدة من خلال اتخاذ قرارات تهدف إلى منع تصعيد الصراعات، أو تدعو إلى إعادة إرساء النظام الدستوري، أو تناشد جميع الأطراف المعنية بذل الجهود لإيجاد حلول تفاوضية للمشاكل الجديدة. لم ترقَ القرارات المتخذة دائماً إلى مستوى التوقعات. وعلى الرغم من تمديد ولايات العديد من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لم يُحرز إلا تقدم ضئيل.

لقد جرى، تحت رعاية الأمم المتحدة، من خلال جهد مشترك ذي طابع ابتكاري وفكري، توسيع نطاق النهج المفاهيمي ليشمل الأمن البشري، والمسؤولية عن الحماية، والوساطة. ولا يزال الطريق طويلا حتى توضع تلك المفاهيم موضع التنفيذ. وعندما يحين الوقت، ستكون رومانيا مستعدة لتنفيذها.

يجب إدراج فئات جديدة من المشاركين في مسعانا المشترك. إلى جانب الحكومات، تعمل المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والبرلمانات والمجتمعات المحلية بالفعل على تحديد الحلول الأمثل. استناداً إلى تجربتي السابقة كرئيس للجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ، أرى أنه يمكن زيادة دور البرلمانات، بوصفها هيئات منتخبة، في الأنشطة الوقائية أو في الجهود الرامية إلى تسوية الصراعات القائمة. في ذلك الصدد، يتسم التعاون والتفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي بأهمية بالغة في جهود بناء السلام.

على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية، اهتم بلدي اهتماما شديدا بالبعثات المدنية والعسكرية بموجب ولاية الأمم المتحدة، وقدم فيها إسهامات كبيرة. واليوم مما يشرف رومانيا ويشعرها بالفخر أنها قد أسهمت إسهاماً ثابتاً في شتى عمليات الأمم المتحدة. وأعرب عن احترامي العميق لنفر من أبناء رومانيا، رجالاً ونساءً، ممن فقدوا أرواحهم أو خاطروا بها في مناطق الصراع، وكذلك لجميع أفراد القوات العسكرية والشرطة والدرك والموظفين المدنيين العاملين في جميع أنحاء العالم من أجل إحلال السلام والأمن تحت راية الأمم المتحدة.

كما سبق أن ذكرت، فإن التنمية هي أيضاً من مجالاًت الاهتمام والعمل والتعاون الرئيسية داخل الأمم المتحدة. ومن المجالات التي يمكن أن نجد لها حلولاً في إطار الأمم المتحدة تحسينُ أداء النظم والمؤسسات المصرفية والمالية. ينبغي أن تصبح المؤسسات المصرفية والمالية الدولية شركاء بقدر أكبر للحكومات، وأن تسهم في حل الأزمات الاقتصادية التي تواجه البلدان والمناطق.

الشباب هم مستقبل دولنا وعالمنا. في الماضي، تصدت الأمم المتحدة للمشاكل التي تواجه أجيال الشباب بوسائل من بينها برامج العمل التي اعتمدتها الجمعية العامة. ولقد حان الوقت لإعادة استكشاف هذا المجال من مجالات الاهتمام بغرض تقييم الإنجازات علاوة على الخطوات التي يجب اتخاذها لتلبية تطلعات الشباب الحالية واحتياجاتهم.

ينبغي أن ندرس من جديد، من منظور أوسع، الدورَ الحيوي الذي يضطلع به قطاع التربية في توفير الدعم للشباب على وجه الخصوص لا الحصر. ينبغي أن يشمل هذا الدعم حصول جميع الأجيال الشابة على التعليم، والتدريب المهني الذي يمكنهم من الإندماج الفعال في سوق العمل،والمشاركة والإسهام في تشكيل مجتمعات المستقبل في جميع البلدان، لا سيما البلدان التي تمر بمرحلة انتقال.

لسنوات عديدة حتى الآن، ظل الماء مصدر قلق كبير إذ إن تغير المناخ يؤثر على توفره في جميع المناطق. يجب ألا نسمح بأن تتحول المياه، بوصفها المورد الأغلى في كوكبنا، إلى مورد متنازع عليه، وسببا للصراع المرير.

ينبغي أن نركز اهتمامنا على متابعة وتنفيذ القرارات التي اعتمدها مؤخرا مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وعلى القرارات ذات الصلة المعنية بتعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، والاتفاق بشأن أهداف التنمية المستدامة، وتحديد بعض الجوانب المالية لتحقيق تلك الأهداف.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أشاطركم بعض الأفكار المتعلقة بمجال حقوق الإنسان، وهو مجال يكتسب أهمية متزايدة بالنسبة لتعاوننا في إطار الأمم المتحدة. حظي التعاون والمناقشات الدولية بشأن تعزيز حقوق الإنسان بزخم متجدد في أعقاب إنشاء مجلس حقوق الإنسان. لقد أسهمت رومانياً، بصفتها عضواً في المجلس منذ أن بدأ عمله، في إعداد أساليب العمل واعتمادها، استناداً إلى نهج تحليلي بقدر أكثر، فضلا عن التعاون المتعمق والحوار التفاعلي مع الدول الأعضاء. وكان الهدف الرئيسي للرئاسة الرومانية لمجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٧ تعزيز حقوق الإنسان والترويج لها بنشاط أكثر على المستوى العالمي. ونعتقد أن الاستعراض الدوري الشامل أداة مناسبة لتنفيذ الحماية الدولية لحقوق الإنسان بجميع جوانبها. كما يمكن أن يستجيب للتحديات الجديدة لحقوق الإنسان، مثل تلك التي تطرحها شبكة الإنترنت.

قامت رومانيا في هذا الربيع في جنيف، إلى جانب المغرب، والنرويج، وبيرو، وقطر، وتونس، بالترويج لمشروع قرار بعنوان ”حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون“، شاركت في تقديمه ١٢٤ دولة من جميع المجموعات الإقليمية. ومما يؤكد اهتمام الدول الأعضاء بهذا الموضوع التأييدُ الواسع

الذي حظي به القرار والعدد كبير من الدول الأعضاء التي أيدت اعتماده في المجلس. لقد شاهدنا اعترافا واسع النطاق بالترابط الوثيق بين حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. ونود أن نرى في المستقبل القريب الجمعية العامة وهي تتبنى نفس النهج بأن تتخذ قراراً مماثلاً. في ذلك الصدد، رومانيا على استعداد للشروع في العمل جنبا إلى جنب مع غيرها من الدول الأعضاء المهتمة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً التزام بلدي بالمبادئ والقيم التي تروج لها الأمم المتحدة وتعمل على تحسينها باستمرار. نحن ندرك أنه لا يوجد بديل لإطار التعاون الذي تتيحه منظومة الأمم المتحدة، بهدف حل المشاكل المعقدة والمترابطة في عالمنا اليوم. وإصلاح النظام وتكييفه ليلائم حقائق الواقع الجديد في العالم أمر يعتمد علينا اعتماداً كاملاً بصفتنا دولاً أعضاء ويعتمد على إرادتنا السياسية بوصفنا قادة سياسيين. وبقيامنا بذلك، سوف نلبي توقعات شعوبنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد دانيال كابلان دونكان، وزير خارجية كوت ديفوار.

السيد دنكان (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يودّ فخامة السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، الذي لم يتمكن من الحضور إلى هنا اليوم، أن أعرب، بالنيابة عن شعب وحكومة كوت ديفوار، عن أحرّ التهنئة لصاحب السعادة السيد فوك يريميتش على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وأود أن أؤكد للسيد يريميتش دعم الوفد الإيفواري الكامل له من أجل نجاح ولايته. كما أود أن أنقل لسلفه، صاحب السعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر، ارتياح وقدي لما اضطُلِع به من أعمال وما تحقق من نتائج مشجعة في ظل رئاسته. فقد أتاح التزامه بقضيتنا المشتركة للمنظمة أن تؤدي الدور الذي أسنده إليها ميثاق الأمم المتحدة أداء كاملا. وأود أن أؤكد مجددا لسعادة الأمين العام بان كي – مون صادق شكري على التزامه وتصميمه وعلى سعيه الدؤوب من أجل السلام في جميع أرجاء العالم. وأؤكد له مرة أخرى شعور رئيس جمهوريتي والدولة بكاملها بامتنان لا حدود له على ما أبداه من التزام لا يفتر تجاه كوت ديفوار. وأود من خلال الأمين العام أن أعرب عن تقديري لجميع أفراد الأمم المتحدة مدنيين وعسكريين لما يبذلونه من جهود لا تعرف الكلل في سبيل تحقيق السلام والأمن.

والموضوع الذي وقع عليه الاختيار لهذه الدورة، ”معالجة أو تسوية المنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية“، يلي موضوع الدورة السابقة بشكل منطقي. وهو، على وجه الخصوص، يعكس جوهر المثل العليا لمؤتمر سان فرانسيسكو، التي أدت إلى مولد المنظمة. ويمكن تلخيص المقاصد الموكلة إلى الأمم المتحدة في ميثاقها بكلمات ثلاث هي السلام والحرية والتنمية. ولتحقيق مقاصد الميثاق المذكورة، أنشأ الآباء المؤسسون للمنظمة نظاما للأمن الجماعي يقوم على أساس مبدأين رئيسيين هما: حظر اللجوء إلى استعمال القوة في العلاقات الدولية والالتزام بتسوية الخلافات سلميا.

والآن أكثر من أي وقت مضى، يجب علينا أن نعزز نظامنا الخاص بالأمن الجماعي ونكفل له جميع الموارد الضرورية لفعاليته. ويعرب رئيس جمهورية كوت ديفوار، من جانبه، عن التزامه الدقيق باتباع سياسة تقوم على السلام والحوار. هذه هي المبادئ التي دشنها بوصفها فضائل أساسية، من خلال خوض الصعاب، الرئيس الراحل، السيد فيليكس هوفوي – بوانييه، الذي فاز بمكان في تاريخ كوت ديفوار، بل تاريخ القارة الأفريقية، من خلال نهجه العملي في تسوية النزاعات عن طريق الحوار.

ولهذا السبب، لا يدخر الرئيس الحسن واتارا وسعا في التماس حلول دائمة، سواء على الصعيد الوطني في أزمة ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار، أو على الصعيد الإقليمي،

ولا سيما فيما يتعلق بالحالة في مالي والحالة في غينيا – بيساو. والواقع أن أمن غرب أفريقيا تتهدده على نحو خطير أزمات عسكرية وسياسية من تدبير الحركات العسكرية أو حركات التمرد أو الإرهاب، وخاصة في مالي وغينيا – بيساو.

وتعمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تشجع دائما على اتباع طريق المفاوضات الذي يبرزه موضوع هذه الدورة، بلا كلل على ضمان الخروج من تلك الأزمات بنتائج إيجابية وعلى كفالة استعادة النظام الدستوري والديمقراطية في مالي وغينيا – بيساو. ومع أن الحالة قد تحسنت تحسنا كبيرا في غينيا – بيساو، فإن الحالة في مالي ما زالت مثار قلق بالغ. فحركات المتمردين المرتبطة بالشبكات الإرهابية تواصل احتلال المدن الرئيسية في شمال ذلك البلد، الذي تقوم حاليا بنهبه وتدميره مع الإفلات الكامل من العقاب.

وتصميما من الجماعة على وضع حد لهذا الاحتلال العدواني لشمال مالي، تعتزم نشر قوة عسكرية بناء على طلب حكومة مالي لمساعدة الجيش المالي على الوفاء على نحو كفء برسالته الرئيسية المتمثلة في الدفاع عن السلامة الإقليمية للبلد. ويقتضي تشكيل هذه القوة ونشرها دعما كبيرا من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجميع الشركاء في التنمية. فالواقع أن وجود جماعات ذات روابط بالإرهابيين في شمال مالي يشكل تهديدا حقيقيا، يمكن أن يؤدي، ما لم يتم عمل شيء بشأنه، إلى انفجار منطقة الغرب الأفريقي والساحل برمتها.

وعندما ننظر إلى الجهات الفاعلة من غير الدول المتورطة في النزاعات الحالية في غينيا – بيساو ومالي، وخاصة الشبكات الإرهابية والجماعات المسلحة المرتبطة بالجريمة العابرة للحدود الوطنية وبالقرصنة في خليج غينيا، نلاحظ مدى قصور الأدوات الحالية لحل تلك الأزمات، لأنها تقوم على التفاوض والوساطة. فاليوم، لا يشك أحد في أن عودة الإرهاب إلى الظهور في منطقة الساحل بوجه عام وفي شمال مالي بوجه خاص قد أوجد ملاذا آمنا، منطقة خارجة عن القانون. إن غرب أفريقيا يواجه تهديدات خطيرة أخرى ليس لأمن المنطقة فحسب بل لأمن المناطق الأخرى، وربما أوروبا نفسها.

ويقتضي استئصال هذه المشاكل عملا متضافرا وحثيثا من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ويسرني التنويه إلى إنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، الذي تموله وتستضيفه المملكة العربية السعودية. كما أرحب باقتراح الأمين العام تعيين منسق للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وأود أن أؤكد له تأييد كوت ديفوار الكامل لاقتراحه.

وتشكل الجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والقرصنة في خليج غينيا وتدمير البيئة تهديدات للعالم بوجه عام ولأفريقيا بوجه خاص. وقد كانت المنظمة البحرية الدولية محقة تماما، في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٠، في قولها إن ساحل غرب أفريقيا هو أحد ستة مراكز رئيسية للقرصنة في العالم. وتقع المسؤولية عما يتخذ من تدابير للتصدي لهذه البلايا أولا وقبل كل شيء على عاتق دول هذه المنطقة دون الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية الرئيسية.

وفي هذا الصدد، أرحب بقرار مؤتمر القمة الحادي والأربعين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعقود في ياموسوكرو يومي ٢٨ و٢٩ حزيران/يونيه عقد قمة مشتركة لدول غرب أفريقيا ودول وسط أفريقيا لاتخاذ تدابير مشتركة بشأن القرصنة والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في خليج غينيا عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٣٩ (٢٠١٢).

غير أنه بالرغم من النوايا الحسنة لدى بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية، فهي غير قادرة بمفردها على التصدي للتهديدات التي تواجه الأمن البحري. ويعرب بلدي عن ترحيبه باقتراح الأمين العام أن ييسّر تنظيم مؤتمر قمة لرؤساء

دول المنطقة لتمكينهم من وضع استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة البحرية، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي.

وتأمل كوت ديفوار مخلصة، كشأن كثير من الدول الأفريقية وغير الأفريقية الأخرى، في أن تتمكن المنظمة من اعتماد معاهدة ملزمة قانونا بشأن تجارة السلاح في القريب العاجل، بعد الجهود التي بذلتها جميع الأطراف للتوصل إلى توافق في الآراء. ويجب ألا يضيع المجتمع الدولي الفرصة التاريخية السانحة له لتنظيم تجارة تسبب ٥٠٠ ٠٠٠ وفاة سنويا، إن لم يكن لحظر تلك التجارة حظرا تاما، فهي السبب الرئيسي في انتهاكات حقوق الإنسان وزعزعة استقرار دولنا، فضلا عن تدهور أوضاع شعبنا، وهي تشكل فوق كل شيء تهديدا دائما للسلام والأمن الإقليميين والدوليين.

وفيما يتعلق بالصلات بين التنمية الاقتصادية والبيئة، يبيّن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عقد في حزيران/يونيه في ريو دي جانيرو، ما يمكننا تحقيقه حين نعمل متآزرين على بناء عالم أفضل من أجل الجيل الحالي والأجيال المقبلة. فتجمّع الأزمات في الغذاء والطاقة والبيئة يهدد سلام البشرية جمعاء وأمنها. ولكننا وجدنا الوسيلة لإيجاد عالم خال من المجاعة والجوع. وهي في حدود قدراتنا.

واسمحوا لي بالتشديد على أن كوت ديفوار، فيما يتعلق بالنظام الدولي، تحث جميع الوفود، ونحن نشرع في الجولة الثامنة من المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، على إبداء المرونة وروح التراضي. ومن المهم العمل على وجه السرعة، لأن تكوين المجلس هو حجر الزاوية في نظامنا الخاص بالأمن الجماعي، ومن هذا المنطلق ينبغي أن يُتوخى في تكوينه زيادة الكفاءة إلى أقصى حد.

ولأن مجلس الأمن يخصص ثلثي وقته للقارة الأفريقية، فلكي يكون فعالا بحق في قراراته، نرى أن الحصول على مقعد دائم له حق النقض أهم لأفريقيا مما كان في أي وقت مضى، وفقا للتوصيات المحددة في توافق آراء إيزوليني. وبإيلاء الاعتبار الواجب لرغبات رؤساء الدول والحكومات في أفريقيا، يمكن أن يمثل إصلاح مجلس الأمن فرصة تاريخية ينبغي أن يغتنمها المجتمع الدولي لإصلاح إحدى المفارقات القائمة في العلاقات الدولية. وفي ضوء ذلك، أرجو أن تكلل المفاوضات القريبة بشأن إصلاح مجلس الأمن بالنجاح، وأن تتمخض عن مجلس يمثل بالفعل واقع تاريخنا المشترك وعالمنا المعاصر.

وأود الآن أن أبدي بعض ملاحظات بشأن الحالة في بلدي. بفضل الدعم القيّم للغاية الذي قدمه المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، خرجت كوت ديفوار من الأزمة العسكرية والسياسية التي هزت أسس تنميتها الاقتصادية والاجتماعية لمدة تقرب من عقد من الزمان. وبإصرار كوت ديفور على التزامها بالسير في طريق التعمير بعد انتهاء النزاع، واستهدافها تحقيق التماسك الوطني، فقد أحرزت تقدما كبيرا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والإنسانية منذ ٢١ أيار/مايو ٢٠١١، وهو التاريخ الرسمي الذي تولى فيه الرئيس واتارا رئاسة الجمهورية. وأمكن الوصول إلى هذه النتائج بتصميم الحكومة الإيفوارية على تنفيذ الأولويات الرئيسية الثلاث التي حددها الرئيس لدى تقلده منصبه.

أولا، فيما يتعلق بالأمن والاستقرار، تؤدي الجهود المشتركة الكبيرة التي تبذلها الحكومة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى بعض أشكال التحسن في الحالة، وذلك حتى في غرب البلد، الذي ما برح أكثر المناطق صعوبة.

ثانيا، تحققت المصالحة الوطنية من خلال اللجنة الوطنية للحوار والحقيقة والمصالحة، التي تعمل كهيئة دائمة للمحافظة على الحوار السياسي.

وقد بدأت عملية التعمير والتجديد الاقتصادي بداية حسنة بالفعل، حيث يقدر النمو بأكثر من ٨ في المائة في الناتج القومي الإجمالي لعام ٢٠١٢. وقد تحسنت الحالة الاقتصادية

تحسنا كبيرا، بفضل دعم شركائنا في التنمية، وخاصة بعد وفائنا بأهداف مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في شهر حزيران/يونيه.

ويتيح الانخفاض الناجم عن ذلك في ديوننا الخارجية واعتماد خطتنا الوطنية للتنمية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ لكوت ديفوار الأمل في أن نحقق معدل النمو الاقتصادي الذي يتجاوز ١٠ في المائة الضروري لكي يصبح بلدنا بلدا صاعدا بحلول عام ٢٠٢٠، على النحو الذي يتوخاه الرئيس واتارا.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أقول إن كوت ديفوار تنوه بافتتاح رئيس الجمعية العامة في الدورة السابقة حوارا تفاعليا غير رسمي، على مستوى الأمم المتحدة، في مسألة مسؤولية الحماية. وبعد ذلك المنتدى المفيد وفي ضوء الدروس المستفادة، ترى كوت ديفوار، اقتداءً بالأمين العام، أن مبدأ مسؤولية الحماية قد نضج بما فيه الكفاية وأن ما تبقى ليجري عمله اليوم هو تنفيذه.

وعلى هذا الأساس، اشتركت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مع المركز العالمي لمسؤولية الحماية في عقد منتدى إقليمي في أبوجا كُرّس لذلك المفهوم. ومن المقرر عقد اجتماع مماثل في كوت ديفوار في نهاية هذا العام.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا امتنان الرئيس واتارا وحكومته والشعب الإيفواري للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره على التزامهما بالسلام والاستقرار في كوت ديفوار. فهما يمثلان الشرط المسبق للتنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بيير موكوكو مبونجو، وزير العلاقات الخارجية في جمهورية الكاميرون.

السيد موكوكو مبونجو (الكاميرون) (تكلم بالإنكليزية): أتكلم بالنيابة عن السيد بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون، الذي اضطر للبقاء في الكاميرون بسبب بعض الظروف الأليمة. وقد طلب إليّ أن أتلو البيان التالي:

أود، بادئ ذي بدء، بأن أهنئ الرئيس بحرارة على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. فالخبرة التي يأتي بها بوصفه رئيسا سابقا للسلك الدبلوماسي لبلده تدفعني إلى الاعتقاد بأنه، كسلفه، السيد ناصر عبد العزيز النصر، سيدير المناقشات بما يلزم من المرونة والحنكة. وأود أيضا أن أعرب للسيد النصر عن تقدير بلدي لما قام به من عمل كرئيس للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين.

وأخيرا، أود أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على إخلاصه في خدمة المثل العليا للمنظمة.

ولقد كان هذا العام حافلا بالنسبة للمنظمة. فعقدنا اجتماعات كبيرة لمناقشة قضايا الساعة ذات الأهمية ودرسنا أنسب الطرق للتصدي لها. واسمحوا لي أن أعود إلى اثنتين منها.

أولاً وقبل كل شيء، هناك ريو+٢٠، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي انعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٢ بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لمؤتمر قمة الأرض التاريخية. لقد مكّننا ذلك الاجتماع من تحديد المستقبل الذي نريد أن نخلّفه لأطفالنا.

إنني سعيد لأن الرؤية التي اعتُمدت في نهاية الاجتماع تسلّم بالحاجة إلى تعزيز إدماج جميع مستويات الأنشطة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وإذا أردنا أن نخلّف عالماً صالحاً لتعيش فيه أجيال المستقبل، يبدو أن الاقتصاد الأخضر هو الطريقة الأكثر فعالية لكفالة أن تلبي التنمية احتياجات السكان، والحفاظ على البيئة في الوقت نفسه.

ومن جانبنا، بدأت الكاميرون فعلاً باتخاذ إجراءات في هذا الصدد. ونحن نعتزم القيام بعمل إضافي للحفاظ على رأسمالنا الطبيعي والتماس حلول منخفضة الكربون، وكذلك لتشجيع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة.

وفي رأينا، يجب أن يكون التقدم نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر تدريجياً ويحظى بدعم المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، إن الوثيقة التي اعتُمدت في نهاية مؤتمر ريو ألزمت المجتمع الدولي بالتمسك بالعديد من الالتزامات التي تم التعهد بها تجاه التنمية المستدامة لأفريقيا، مع كفالة نقل التكنولوجيا المناسبة، ضمن جملة أمور أخرى. وتُدعى المؤسسات المالية الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى تعزيز أنشطتهما بغية تحقيق تلك الغاية. وهذه خطوة هامة إلى الأمام.

والاجتماع الهام الثاني الذي ينبغي أن نذكره فهو الدورة الثالثة عشرة في الدوحة، قطر، لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التي تعقد مرة كل أربع سنوات. وكانت تهدف تلك الدورة التي حظيت من وسائط الإعلام بتعليق أقل من اجتماع ريو، إلى كبح تجاوزات العولمة وإعادة التركيز على التنمية. ويمكن اعتبار العولمة ظاهرة إيجابية بسبب ما جلبت للتطوير التجاري، والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي، والتقارب بين الثقافات. ومع ذلك، لم تتمكن بسبب سوء الإدارة وسوء التنظيم من منع الأزمات الاقتصادية، ووضع مشاكل التخلف الانمائي على نار هادئة. وجرى تعزيز دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بعد اجتماع الدوحة، في ما يتعلق بالتجارة والتنمية، وهو أمر جدير بالترحيب.

ومنذ عام ٢٠٠٨، نشهد حدوث تباطؤ في النشاط الاقتصادي العالمي. فالبلدان الصناعية، وإن كانت من الاتحاد الأوروبي، أو الولايات المتحدة أو اليابان، تعاني صعوبات خطيرة بدرجات متفاوتة – تباطؤ النمو أو حتى الكساد، وزيادة الديون والعجز في المالية العامة، والاختلالات في التجارة الخارجية، وما الى ذلك. والبلدان الناشئة نفسها، التي حققت معدلات نمو عالية، شهدت كذلك تباطؤا. وفي ما يتعلق بالبلدان النامية، حتى ولو أنها تواصل إحراز تقدم معتدل، فهي تخشى الآثار الناجمة عن انهيار الاقتصاد العالمي وعدواها المحتملة.

قبل لحظات قليلة، قلت إن العولمة، حتى ولو كان لديها بعض الجوانب الإيجابية، لم تحقق هدفها الرئيسي، أي كفالة سير العمل المتناسق للاقتصاد العالمي والتمويل العالمي مع مراعاة مصالح جميع الأطراف المعنية. ولقد كشف الفشل النسبي عن الحاجة الملحة الى التنظيم. ومن الصعب الآن أن نرى كيف يمكن تلبية تلك الحاجة ومتى يمكن تلبيتها.

إن المنتديات الرئيسية، مثل مجموعة العشرين حيث تشكل البلدان الصناعية الأغلبية، ومنظمة التجارة العالمية، ناقشت من جانبها ولعدة مرات مسألة الاقتصاد العالمي، وأوجزت الحلول التي يمكنها أن تعيد التوازن العام. ولكن لا بد من القول إنه نظراً لحجم المهمة، والافتقار الى الموارد المتاحة، والصعوبات التي يتعين على البلدان الرئيسية نفسها أن تواجهها، فإن المناقشات لم يتبعها العمل دائماً. ومن هذا المنطلق، يبدو أن المجتمع الدولي يمر بفترة من الشك والقلق. ويدرك كل واحد منا أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وواسعة النطاق، ولكن، نظراً لانشغالنا بمشاكلنا الخاصة، يبدو أننا في حالة من الشلل وغير قادرين على اتخاذ القرارات التي يتعين اتخاذها.

والعودة إلى الحمائية خطر واضح – وهي تجربة ظاهرة بالفعل. وإذا كنا نؤمن بالدلالات، فلا يمكن أن يسبب ذلك إلاّ هدنة مؤقتة، ويمكنه في الوقت المحدد أن يؤدي إلى تفاقم حالة الركود. والبلدان الأفريقية، ولا سيما الكاميرون، التي شهدت أزمة طويلة اتصفت بالانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، والتقيد القاسي بخطط التكيف الهيكلي، وازدياد المصاعب الاجتماعية سوءاً، هي في وضع جيد لتقييم النتائج

المترتبة على تدهور الاقتصاد. لهذا السبب تضع آمالها في عملية تشاور واسعة بغرض التنظيم الشامل للتدفقات الاقتصادية والمالية بحيث يراعي حالة مختلف فئات البلدان، ويوفر الفرص للتضامن الدولي كي يؤدي دوراً.

والكاميرون، من جانبها، قد استخلصت الدروس من الوضع الحالي. وإذ تقف الكاميرون على قدميها مرة أخرى بفضل تضحيات سكانها، وتخفيف شركائهم الخارجيين من عبء ديونهم، يركز اقتصاد الكاميرون الآن على الاستفادة من مواردها الطبيعية. ونظراً لغنى بلدي بطبيعته، فهو يعتزم تطوير الزراعة الحديثة من أجل تعزيز اكتفائه الذاتي من الغذاء وتشجيع الصادرات. وأيضا، إذ ندرك أن التصنيع في بلدي يتطلب توافر ما يكفي من الطاقة، فإننا نعمل على تنفيذ برنامج لاستغلال إمكانات الطاقة الكهرومائية الهائلة لدينا. وأخيرا، نعمل على تنفيذ عدة مشاريع للتعدين، إلى جانب بناء البنية التحتية الكافية للنقل البري والمرافئ. ونأمل في إحراز تقدم على طريق التنمية وتحسين الظروف المعيشية لشعبنا.

أود الآن أن أعرب عن تقديري لاختيار الرئيس لموضوع المناقشة العامة، ألا وهو ‹تحقيق الحل أو التسوية للمنازعات أو الحالات الدولية بالوسائل السلمية›. إن هذا الموضوع ينبثق من موضوع العام الماضي، ويتيح لنا إعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة، وتذكير أنفسنا بالقيم التي تعمل على تعزيزها، والتي ينبغي أن توجه أعمالنا.

ويذكّر هذا الموضوع بالمبادئ الأساسية للمنظمة وهي، في جملة أمور، صون السلم والأمن الدوليين من خلال اتخاذ تدابير جماعية فعالة، واعتماد الوسائل السلمية لتسوية المنازعات التي يمكن أن تؤدي إلى انهيار السلام، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي.

وهذا التذكير ليس عديم القيمة في الوقت الحاضر، بينما تستمر التوترات في منطقة الساحل، لا سيما في مالي، وبينما يجهد السودان وجنوب السودان من أجل تطبيع العلاقات، وبينما تجتاح الصراعات الداخلية سوريا. تلك التوترات تسلط الضوء على خطر استعمال القوة لحل الخلافات.

واستخدام القوة يمكن تبريره في بعض الحالات، من قبيل التصدي للإرهاب الدولي، أو انتهاكات حقوق الإنسان والديمقراطية، أو الأخطار التي تهدد أمن الأشخاص أو انتهاكات السيادة والسلامة الإقليمية للدول. ومع ذلك، من الواضح أنه قبل اللجوء إلى تلك الوسائل المتطرفة، يجب أولاً استعمال الاساليب السلمية لحل النزاعات من أجل تجنب الدخول في دائرة مفرغة من العنف والانتقام. وحاشا لي أن أنغمس في الطوباوية. هناك حالات ربما يكون فيها التدخل العسكري أمراً لا مفر منه. ولكن من مسؤوليتنا أن نقلل إلى أدنى حد احتمالات العمل العسكري باتخاذ أقصى الاحتياطات. على أي حال، الواضح أن الطريقة المفضلة لتسوية النزاعات لا تزال من خلال الوقاية والتفاوض.

بالنسبة الى الجزء الأكبر من الرأي العام الدولي، تجسد الأمم المتحدة أنبل القيم الإنسانية والأمل في مستقبل يتماشى مع المثل العليا للسلام والأمن والتنمية، المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. فلنسعَ جاهدين للحفاظ على هذا الأمل بعيداً عن تعرضه للخيانة مرة أخرى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أنطوان غامبي، وزير الخارجية في جمهورية أفريقيا الوسطى وأبنائها في الخارج.

السيد غامبي (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف وسعادة حقيقيان أن آخذ الكلمة في قاعة الجمعية العامة لأتكلم عن الاهتمام الكبير الذي توليه جمهورية أفريقيا الوسطى للمسائل الدولية الرئيسية التي تهم الجميع هنا.

ولكن قبل القيام بذلك، أود أن أتقدم نيابة عن كامل وفدي بالتهنئة الحارة إلى السيد جيريميتش بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية في دورتها السابعة والستين، وأن أؤكد له تعاوننا الكامل معه في عمله النبيل والملحّ. كما أود أن اثني على العمل الممتاز المنجز تحت رئاسة السيد ناصر عبد العزيز النصر أثناء انعقاد الدورة السادسة والستين. وأعرب صادقاً عن خالص شكري للأمين العام بان كي – مون على العناية الخاصة التي يوليها لبلدنا في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، حيث أن السعي لتحقيق السلام وبنائه يظل تحديا كبيرا على طريق إعادة الإعمار والتنمية. واثني أيضاً على جهوده الدؤوبة لتعزيز دور الأمم المتحدة، وتوطيد السلطة الأخلاقية للمنظمة بشدة أكثر من أي وقت مضى.

قبل إعرابنا عن التقييمات ووجهات النظر بشأن المواضيع الرئيسية المتكررة في المناقشة العامة، التي تشكل سلسلة من الشواغل العالمية، اسمحوا لي أولاً بالقول إن بلدي يرحب بالمبادرة، في بداية الدورة الحالية، الى عقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. إن هذه المسألة ذات أهمية حاسمة بالنظر الى أن سيادة القانون بالذات هي موضع اختبار قاسٍ في جميع أنحاء العالم. وينبغي لجميع الدول وجميع المؤسسات الدولية أن تسعى الى تعزيز سيادة القانون على كلا الصعيدين الوطني والدولي. وتعزيز سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية ذو أهمية قصوى، لأنها تشكل الوصي على السيادة والتعايش السلمي.

إن المعركة الحقيقية على الصعيدين الوطني والدولي تتمثل في فرض الاحترام لسيادة القانون حيثما تسود الفوضى. وما زالت هناك تحديات كثيرة تعترض الحفاظ على سيادة القانون. وما فتئت المناطق الساخنة قائمة، والصراعات القديمة تندلع مجددا في أجزاء كثيرة من العالم، مما يسبب المآسي، ويهدد بتقويض سيادة القانون.

وسيادة القانون في أفريقيا تواجه بشكل خاص خطر الانهيار نظراً للتوترات والنزاعات والصراعات القائمة في عدد من المناطق التي تشهد توترا شديداً، لا سيما في مالي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وجنوب السودان والصومال. والامر نفسه ينطبق على أزمات أخرى في جميع أنحاء العالم، وهي الازمات التي تشكل أخطاراً لا حصر لها على الحكم والاستقرار داخل البلدان، ناهيك عن العلاقات الدولية.

إن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى تسعى سعياً حثيثاً لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون والعدالة والشفافية من خلال إدارتها للمؤسسات الوطنية المكلفة بإنفاذ سيادة القانون. وبدون السلام والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي، فإن الأمن والاستقرار الوطنيين يصبحان مستحيلين، وحتى سيادة القانون أيضاً.

نحن نسمع في جميع أنحاء العالم الصيحات المنادية بالحرية والديمقراطية. ومنذ عام ١٩٨٩، يمر العالم بفترة من التغيير الذي ألهب بشدة الحالة السياسية في أفريقيا.

ومع التحولات الدولية التي وقعت في التسعينيات من القرن العشرين، بدأت العديد من الدول الأفريقية، بما في ذلك جمهورية أفريقيا الوسطى، المضي قدما نحو إضفاء الصبغة الديمقراطية على أنظمتها السياسية. إن الديمقراطية والإدارة الرشيدة وحقوق الإنسان مترابطة. يمكن القول إنه لا يمكن أن يسود حكم القانون ما لم تحترم هذه القيمَ، كل من الحكومات والمحكومين. يجب أن يأخذ في الاعتبار الدعم المقدم إلى المواطنين والبرامج المصممة للاستجابة لتوقعاتهم هذه القيمَ المشتركة، وتسعى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى جاهدة لتحقيق ذلك يوميا. عادت جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تطبيق الممارسات الديمقراطية، ولا شك في أنه من خلال العملية الديمقراطية المتطورة بذلت الجهود بغية تحسين إدارة الشؤون

العامة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. ولكن يجب أن نعترف بأنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، وهذا شيء يجب على المجتمع الدولي الالتزام بتحقيقه بصورة جماعية.

وقد تجلى التزام بلدي بحقوق الإنسان لا من خلال انضمامه الكامل إلى العديد من الصكوك الدولية والإقليمية المعنية فحسب، إن لم يكن جميعها تقريبا، بل من ناحية الممارسة العملية، من خلال تشجيعه لتلك الحقوق. تحت قيادة الجنرال فرانسوا بوزيزي، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة، اعتمدنا دستورا جديدا في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. يكرس الدستور الجديد مبادئ الإدارة الرشيدة، ويحافظ على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، ويوسع نطاق الحريات الفردية والجماعية. وينص الدستور أيضا على الاعتراف بالمبدأ القائل بأن الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها جمهورية أفريقيا الوسطى تتصدر التشريعات الوطنية، الأمر الذي من شأنه تشجيع مواءمة قوانيننا مع التزاماتنا الدولية.

وفي إعراب جمهورية أفريقيا الوسطى عن إرادتها السياسية في إطار الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية التي يحميها الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، تعمل جمهورية أفريقيا الوسطى على تنفيذ أحكام هذا الميثاق، التي أدرجت في قوانينها. وتبذل الحكومة جهودا لحماية وتشجيع الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال والأقليات، من خلال السياسات الاجتماعية التي تفيدهم.

ندرك أن الصحافة هي السلطة الرابعة في كل ديمقراطية. ومن أجل كفالة ممارسة حرية الصحافة في جمهورية أفريقيا الوسطى، سنت الحكومة في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥، القانون رقم ٠٥٠٠٢ بشأن حرية الاتصالات، الذي يخفف من صرامة القوانين المتعلقة بجرائم الصحافة، لا سيما من خلال استبدال عقوبة السجن بالغرامات العادية لأي مخالفة للقوانين المعنية.

وفي محاولة لتجنب الأزمات السياسية في مرحلة ما بعد الانتخابات، تعكف الحكومة والأحزاب السياسية – كل من الأغلبية وأحزاب المعارضة – ونقابات العمال والمجتمع المدني حاليا على مراجعة قانون الانتخابات من أجل تصويب بعض الأجزاء التي يشوبها خلل التي لوحظت خلال الحملات الانتخابية في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وسيمكن العمل الجاري الفاعلين السياسيين في جمهورية أفريقيا الوسطى من إجراء الإصلاحات والتحسينات الضرورية للجولة الانتخابية المقبلة بروح من الحوار والتوافق.

ينبغي أن يدفعنا حال العالم إلى إدراك الحاجة الملحة إلى تعزيز تعددية الأطراف من أجل تجنب الكارثة الجماعية التي نواجهها، وما لم نتوصل بسرعة إلى حلول مناسبة يتفق عليها جميع الأطراف لمشاكلنا العالمية. لا تزال الأهداف الأساسية لنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل رهينة سياسة المعايير المزدوجة، جنبا إلى جنب مع الممارسات التمييزية وعدم احترام الالتزامات التي تعهدت بها بعض الدول النووية.

إن مكافحة الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم، التي عولجت بشكل انتقائي، والتنفيذ المتحيز للقانون الدولي الإنساني أثارت الشكوك المشروعة فيما يتعلق بإذا ما كان يجري استغلال تلك المسائل النبيلة لأغراض سياسية. ويستدعي ذلك اتخاذ إجراءات من جانب المنظمة. إن قضايا تغير المناخ وحماية العالم الطبيعي تتطلب أيضا نهجا متغيرا يأخذ في الاعتبار تطلعات جميع الشعوب. وتستمر الفيضانات والأزمات الغذائية الناجمة عن الجفاف ونقص الطاقة في بعض أجزاء من العالم، وتتطلب مثل هذه القضايا الحاسمة تعبئة أكبر من جانب المجتمع الدولي.

هذا العام سنجدد المناقشة بشأن الدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة، أثناء التأكيد بشكل خاص على الإدارة العالمية التي تجسدها. لا تزال المنظمة تمثل حجر الزاوية في النظام العالمي الجديد وضمير البشرية. ولهذا ثمة ضرورة أكبر من أي

وقت مضى لأمم متحدة يمكن أن تضطلع بدور رائد في هذه الإدارة العالمية، وهي منظمة هامة ستكون في الطليعة فيما يتعلق بالإجراءات الرامية إلى تعزيز إطار شامل وحلول شاملة ودائمة للأزمات التي تشغل عالمنا ولها انعكاسات مباشرة على حقوق الإنسان.

إن زيادة تعدد نزعات الاستقطاب والعولمة الاقتصادية، والتطور مؤخرا في سياق الحوكمة الاقتصادية العالمية والتعاون المتنامي بين الدول الناشئة جميعا قدمت فرصا إنمائية قيمة إلى العديد من البلدان في جميع أرجاء العالم. إن الأمم المتحدة أكثر المنظمات الحكومية الدولية اتساما بالطابع العالمي والتمثيلي والمتمتعة بالسلطة الأكبر، وهي أهم منبر لتحقيق تعددية الأطراف. ومنذ إنشائها اضطلعت بدور كبير لا بديل له في صون السلام العالمى، وتعزيز التنمية المشتركة وتعزيز التعاون الدولي. يجب تعزيز دورها في عالم اليوم، لا إضعافه.

وستواصل جمهورية أفريقيا الوسطى دعم الإصلاح الأساسي والمنطقي للأمم المتحدة وفقا لتطور الوضع الدولي، من أجل زيادة سلطتها وفعاليتها وتعزيز قدرتها على التعامل مع التهديدات والتحديات الجديدة وتنفيذ أفضل للولايات الموكلة إليها بموجب الميثاق.

من المؤكد أن تنشيط الجمعية العامة وإجراء الإصلاحات اللازمة في مجلس الأمن من أجل تلبية التطلعات المشروعة للبلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، أمران ملزمان.

إن مسألة توفير الموارد المدنية اللازمة في حالات ما بعد النزاع تعيدنا إلى الغرض الأول من إنشاء المنظمة: أن تكون مركزا لتنسيق جهود الدول لصون السلم والأمن الدوليين من خلال الوسائل السلمية. وقد أشار الميثاق إلى نصين فيما يتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات: إعلان مانيلا الذي أصدرته الجمعية العامة لتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية لعام ١٩٨٢ (القرار ٣٧/١٠، المرفق) والإعلان المتعلق بمنع وفض المنازعات والحالات التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين وبدور الأمم المتحدة في هذا الميدان لعام ١٩٨٨ (القرار ٤٣/٥١، المرفق). يمكن أن نذكر أيضا القرار ٤٧/١٢٠ المعنون ”خطة للسلام“، التي وضعت عقب اجتماع القمة لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ عقد لإرساء مبدأ الدبلوماسية الوقائية من أجل توقع الأزمات أو تيسير تسويتها من خلال آليات المساعي الحميدة، والوسطاء والمبعوثين الخاصين للأمين العام الذين تدعمهم وحدة دعم الوساطة.

وفي هذا السياق، فإن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ترحب بإطلاق الاتحاد الأفريقي مبادرة التضامن الأفريقي في تموز/يوليه. ويتمثل هدفها في تعبئة الإسهامات من جميع الأنواع لدعم مختلف مراحل الإعمار في البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع. إن الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع أمر معقد وهو يتطلب برامج قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لمنع تفاقم العنف وتكرار حدوث النزاعات العنيفة وتعزيز وتوطيد سلام دائم.

وفي ظل رئاسة الرئيس بوزيزيه، أدركت جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي دولة خارجة من نزاع تدين بالكثير لفضائل الحوار، بسرعة أهمية مثل هذه الأداة في منع وتسوية الأزمات الوطنية. وفي هذا الصدد، أود أن استرعي انتباه المجتمع الدولي إلى أن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى جعلت مسألة الوساطة من الشواغل ذات الأولوية في خطة عملها. وبغية تحقيق هذا الغرض، أنشأت المجلس الوطني للوساطة.

وربما علينا المضي قدما بإنشاء هيئات الوساطة المدنية من أجل إستعادة السلام، وسيتولى أعضاء تلك الهيئات زيارة الأطراف المتحاربة من أجل إقامة حوار بينها ومساعدتها على تسوية منازعاتها من خلال الوسائل السلمية.

وتؤكد جمهورية أفريقيا الوسطى أنه لا يمكن أن يسود حكم القانون دون احترام وتعزيز الحقوق والحريات، بما في ذلك الدين، الذي ينبغي أن يمارس دون تطرف، فعواقب التطرف غالبا ما تؤدي إلى صدام بين الحضارات. وقد

عقدت الاجتماعات الإقليمية والدولية في سياق الحوار بين الحضارات. لكن لا يزال العنف والتعصب يؤثران في العلاقات الاجتماعية.

هذا هو المكان المناسب للإعراب للشعب الأمريكي عن خالص تعازي حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى عن الهجمات على قنصلية الولايات المتحدة في بنغازي، التي أدت إلى وفاة ضحايا أبرياء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة في هذه الجلسة.

وطلب أحد الممثلين ممارسة حقه في الرد. وأود أن أذكر أعضاء الجمعية العامة بأن البيانات المدلى ممارسة لحق الرد محددة بعشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

والآن أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد صحرائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): هذا الصباح، أشار رئيس وزراء دولة الكويت الصديقة في بيانه إلى الجزر الإيرانية الثلاث الواقعة في الخليج الفارسي. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر ما يلي.

تؤكد حكومة جمهورية إيران الإسلامية من جديد سيادتها الكاملة على الجزر الإيرانية أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الخليج الفارسي وترفض رفضا قاطعا أي إدعاء مخالف لذلك. وتؤكد جمهورية إيران الإسلامية أن التدابير التي اتخذها المسؤولون الإيرانيون بشأن تلك الجزر أجريت دوما على أساس مبدأ السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية إيران الإسلامية.

وقد اتبع بلدي دائما سياسة الصداقة وحسن الجوار مع جميع البلدان المجاورة. وفي هذا السياق، فإن إيران مستعدة لمناقشة المسألة على المستوى الثنائي مع المسؤول المعني في دولة الإمارات العربية المتحدة بهدف تعزيز العلاقات في مختلف المجالات، وتبعا لذلك، لحل أي سوء فهم محتمل من قبل الطرف الآخر. وكما كرر ذكره بانتظام، فإن سلامة إيران الإقليمية وسيادتها فيما يتعلق بهذه الجزر أمر غير قابل للتفاوض.

وفيما يتعلق بالإشارات التي وردت في بيانات بعض الوفود، تود جمهورية إيران الإسلامية التأكيد على أن الاسم الوحيد الصحيح والمعترف به عالميا وتاريخيا للبحر الواقع بين إيران وشبه الجزيرة العربية هو الخليج الفارسي. وأي استخدام لأسماء ملفقة أو غير مكتملة لذلك الجسم المائي بالتالي لا أساس له تماما وغير مقبول على الإطلاق ولا يحمل أي قيمة قانونية أو جغرافية أو سياسية.

رفعت الجلسة الساعة ٢٢/٤٠.